الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية **المرجع :**

...../2019

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

مساهمة التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تحقيق التنمية المستدامة تجربة السودان نموذجا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)
تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعـــــداد الطلبة:
- **بولقصب ريمة**
- **بوخافة رقية**

تحت إشراف:
د.دوفي قرمية

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
لبيض ليندة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
دوفي قرمية	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
بيراز نوال	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020

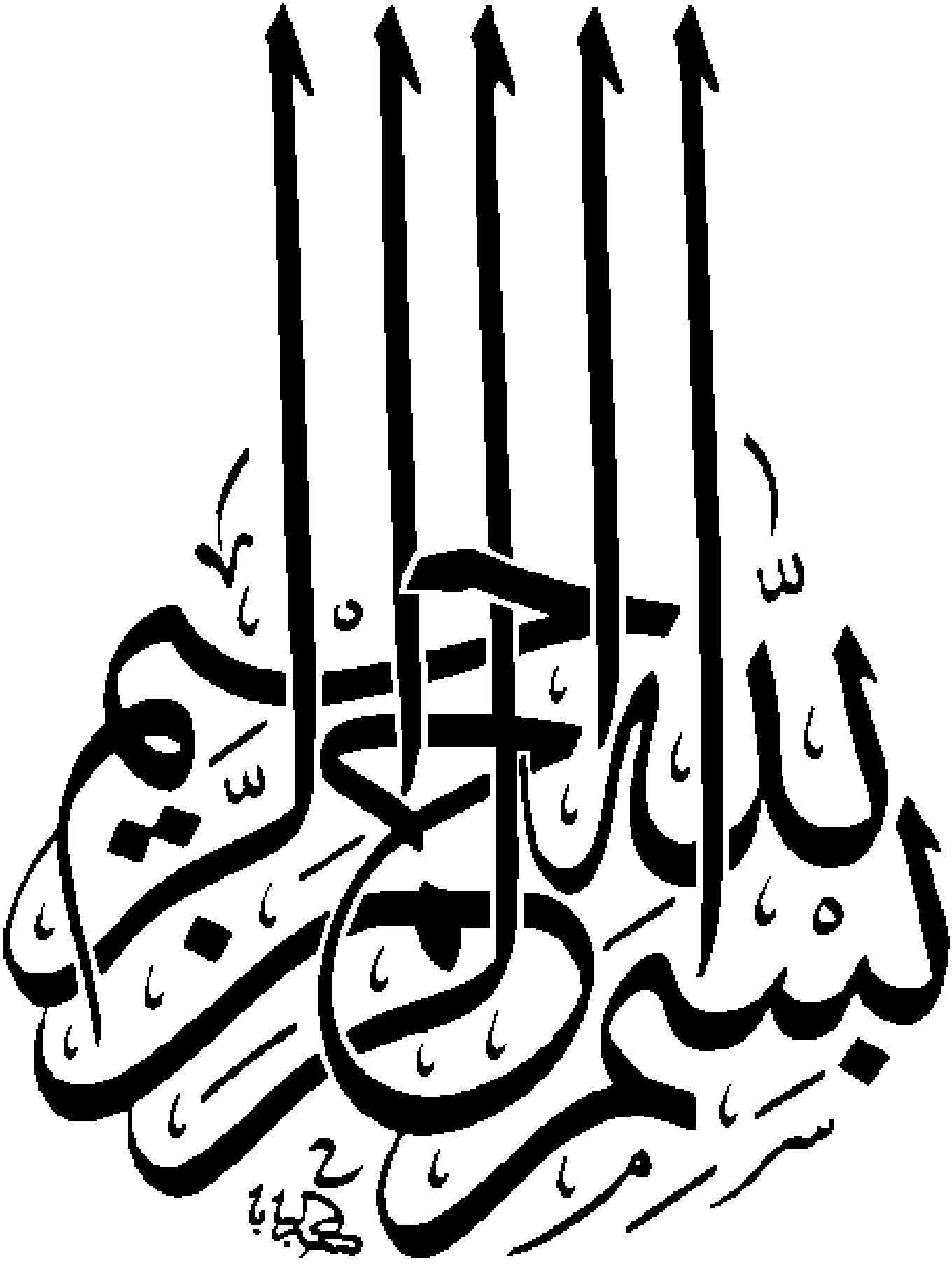

شكر وتقدير

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات نحمده حمدا كثيرا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه ونصلي ونسلم على سيدنا وحبيبنا وقدوتنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم طبيب القلوب ودوائها ونور الأبصار وضيائها، وعافية الأبدان وشفائها اللهم صلي وسلم وبارك على آله وصحبه.

وبكل الاحترام وتقدير يسرنا أن نرفع اصدق وأخلص كلمات الشكر والعرفان للدكتورة **دوفي فرميث** التي كانت عونا لنا بعد الله في انجاز هذا البحث ولم تبخل علينا بالنصح والإرشاد نسال الله أن يحفظها ويسدد خطاه وان يتفضل عليها بالخير حيث كان.

كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بالموافقة على مناقشة المذكرة وإبداء ملاحظاتهم القيمة.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى " وقضى ربك ألا تعبدوا إلا اياه وبالوالدين إحسانا"

أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا إلى من أحببتهم بعد حب الله ورسوله صلى الله عليه وسلم

أمي الغالية

إلى نبع الحنان وهيبة الرحمن إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله

رمز الحب و البلسم والشفاء إلى القلب الناصع البياض

من عرفت معها معنى الحياة أطال الله في عمرها وحفظها

أبي العزيز

إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعيدة إلى من حصد الأشواك ليمهد لي طريق العلم

أطال الله في عمره وحفظه.

إلى شموع العائلة إخوتي زهير عبد الله صالح حسن إلى زهرات العائلة إخوتي لمياء، ليندا ،سهيلة

إلى أخي فارس رحمه الله إلى عائشة رحمها الله.

وأخوالي خالتي وأعمامي وعماتي

واخص بالذكر خالي عبد الجليل وزوجته صليحة وأولادهم أحسن، كوثر، رحاب، والمدلل حسين

إلى الدكتورة التي ساعدتنا كثيرا في انجاز هذا العمل ليله فترة البحث

إلى صديقتي رقيه التي تقاسمت معي هذا العمل

إلى كل الصديقات والزميلات

إلى كل من أحبني وتمنى لي النجاح

إلى من أعزهم قلبي.

ريـــمـة

الملخص:

يشكل التمويل الإسلامي المتناهي الصغر ملتقى صناعتين لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية : هما التمويل المتناهي الصغر ، الذي يخدم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية مثل مكافحه الفقر والبطالة ومحاربه الهشاشة ...الخ، التمويل الإسلامي الذي يتيح من خلال مختلف صيغه توسيع القاعدة الإنتاجية والمساهمة في التنمية الاقتصادية ، زيادة على تضمنه البعد الأخلاقي، الذي يحمل في طياته مفاهيم تعمل على ترسيخ مفاهيم العدالة الاجتماعية وحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ، كما يعمل أيضا التمويل الإسلامي المتناهي الصغر على تقديم الخدمات المصرفية الشاملة لتمويل أنشطه إنتاجيه صغيره ومصغره ، تمس بشكل أوسع الطبقات الفقيرة ، حيث يجمع الاقتصاديون وخبراء التنمية الاجتماعية على أهميه نظام التمويل الإسلامي المتناهي الصغر لمكافحه الفقر، الذي يمثل واحد من اكبر التحديات التي تعيق التنمية المستدامة .

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الدور التنموي المستدام الذي تلعبه هذه الصناعة في السودان ،من خلال ما مدرستنا مدى مساهمه التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،باعتبارها الرائدة في تقديم هذه الخدمات على المستوى العربي والإسلامي.

الكلمات المفتاحية: التمويل المتناهي الصغر،التمويل الإسلامي المتناهي الصغر، الفقر التنمية المستدامة، السودان.

Summary

Microfinance is the meeting place of two industries for economic and social development: microfinance, which serves economic and social dimensions such as combating poverty and unemployment and combating vulnerability... Etc., Islamic finance, which through various forms allows to expand the productive base and contribute to economic development, in addition to its guarantee of the moral dimension, which carries with it concepts that consolidate the concepts of social justice, environmental protection and sustainable development, as well as the provision of islamic microfinance to provide comprehensive banking services to finance small and small production activities, which wider affect the poor classes, where economists and social development experts gather the importance of the end-of-the-world Islamic finance system. Micro-poverty, which is one of the biggest challenges to sustainable development.

This study aims to identify the sustainable development role played by this industry in Sudan, through what our school has seen the extent to which microfinance contributes to economic and social development, as the leading provider of these services at the Arab and Islamic level microfinance.

Keywords: Microfinance, Islamic Microfinance, Poverty, Sustainable Development, Sudan.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	المحتوى	الصفحة
.	البسملة	
.	الشكر والتقدير	
.	الإهداء	
.	الملخص	
.	فهرس المحتويات	
.	قائمة الأشكال	
.	قائمة الجداول	
.	مقدمة	
الفصل الأول		
الإطار النظري للتمويل الإسلامي المتناهي الصغر و التنمية المستدامة		
.	تمهيد	
.	المبحث الأول: الإطار النظري للتمويل المتناهي الصغر	
.	المطلب الأول : ماهية التمويل الإسلامي المتناهي الصغر	
.	الفرع الأول: التمويل المتناهي الصغر	
.	الفرع الثاني : التمويل الإسلامي المتناهي الصغر	
.	المطلب الثاني: مبادئ و أهمية التمويل الإسلامي المتناهي الصغر	

.	الفرع الأول: مبادئ التمويل الإسلامي المتناهي الصغر	
.	الفرع الثاني: أهمية التمويل الإسلامي المتناهي الصغر	
.	الفرع الثالث: ضوابط و معايير التمويل الإسلامي المتناهي	
.	المطلب الثالث : التحديات التمويل الإسلامي المتناهي الصغر	
.	المبحث الثاني :الإطار النظري للتنمية الإسلامي المتناهي الصغر	
.	المطلب الأول : ماهية التنمية المستدامة	
.	الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة	
.	الفرع الثاني : خصائص التنمية المستدامة	
.	المطلب الثاني : مبادئ و أهداف التنمية المستدامة	
.	الفرع الأول : مبادئ التنمية المستدامة	
.	الفرع الثاني : أهداف التنمية المستدامة	
.	المطلب الثالث : أبعاد و مؤشرات التنمية المستدامة	
.	الفرع الأول : أبعاد التنمية المستدامة	
.	الفرع الثاني : مؤشرات التنمية المستدامة	
.	المبحث الثالث : مساهمة التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تحقيق التنمية المستدامة	
.	المطلب الأول : مساهمة التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تحقيق البعد الإقتصادي	

	المطلب الثاني : مساهمة التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تحقيق التنمية المستدامة	
	المطلب الثالث : التمويل الإسلامي المتناهي الصغر و البعد البدئي للتنمية المستدامة	
	خلاصة	
الفصل الثاني **مساهمة التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تحقيق التنمية المستدامة**		
	المبحث الأول : التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في السودان	
	المطلب الأول : نشأة و تطور التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في السودان	
	المطلب الثاني : مؤسسات التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في السودان	
	المطلب الثالث : حجم التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في السودان	
	الفرع الأول : حجم التمويل الإسلامي المتناهي الصغر عبر المصارف في السودان	
	المبحث الثاني : التنمية المستدامة في السودان	
	المطلب الأول : الجهود التنموية في السودان	
	المطلب الثاني : الأهداف الإستراتيجية التنمية المستدامة في السودان	
	المطلب الثالث : مشاكل و معوقات التنمية المستدامة في السودان	
	المبحث الثالث: مساهمة التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تمويل مشاريع التنمية المستدامة في السودان	
	المطلب الأول : أهم المؤسسات المصرفية التي تقدم خدمات التمويل الأصغر في السودان	

	الفرع الأول : مصرف الإدخار و التنمية الإجتماعية	
	الفرع الثاني : بنك الأسرة	
	الفرع الثالث: ديوان الزكاة السوداني	
	المطلب الثاني : مساهمة التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تحقيق البعد الإقتصادي	
	الفرع الأول: مشروع الزهراء لإنتاج البيض بولاية نهر النيل	
	الفرع الثاني:المشروع السوداني لترقية إنتاج و تسويق الصمغ العربي بتمويل من إيفادو مؤسسات التمويل المتناهي الصغر بولايات	
	الفرع الثالث : مشروع ربط صغار المزارعين بالأسواق	
	المطلب الثالث: مساهمة التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تحقيق البعد الإجتماعي	
	الفرع الأول:مشروع كهربة قرى محلية شرق سنار	
	الفرع الثاني: مشروعات الصحة	
	الفرع الثالث: مشروعات التعليم	
	الفرع الرابع: مشروع تمويل مشاريع الخرجين	
	خلاصة	
	خاتمة	
	قائمة المراجع	

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	أهداف التنمية الشاملة للتنمية المستدامة	
2	أبعاد التنمية المستدامة	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	المجالات التي تستطيع فيها مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الاستجابة لتغير المناخ	
2	حجم التمويل الإسلامي المتناهي الصغر الممنوح بواسطة المصارف 2014-2019	
3	مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر 2014-2019	

مقدمة

مقدمة

برزت غداة الحرب العالمية ما يصطلح عليه اقتصاديات النمو أو اقتصاديات التنمية، مما جعل البلدان النامية تركز على تنمية اقتصادياتها حتى تواكب التطور الحاصل في الدول المتقدمة، لكن النظرة المادية التي تركز على تحقيق معدلات النمو دون مراعاة الوسط الذي تنفذ فيه، أدى إلى بروز مشاكل بيئية اجتماعية خطيرة مثل الاحتباس الحراري ، التلوث البيئي وتزايد معدلات الفقر والمشاكل الناجمة عن سوء توزيع الدخل وغيرها، نتيجة لذلك تعالت الأصوات وتوالت الندوات التي تنادي بضرورة تطوير الفكر التنموي حتى يجد حلول لهذه المشاكل ، التي أصبحت تهدد حياة أفراد الجيل المستقبلي، بل تهدد حتى المجتمعات الحالية أيضا، إلى إن ظهر إلى الوجود لأول مرة بشكل رسمي مفهوم التنمية المستدامة في تقرير حمل عنوان مستقبلنا المشترك.

والتنمية المستدامة مفهوم حديث، وقد أصبحت الاستدامة اتجاه فكريا في معظم دول العالم الصناعي والنامي على حد سواء، وهي نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشاد، ويتعامل مع النشاطات الاقتصادية الرامية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي من جهة، ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، على أنها عمليات متكاملة وليست متناقصة، و ينظر لها على أنها السبيل الوحيد لضمان تحقيق نوعية حياة جيدة للسكان في الحاضر والمستقبل .

يمثل التمويل المتناهي الصغر واحد من أهم الوسائل التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة لكونه أداة تحقق بفضلها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، زيادة في آثاره البيئية المحدودة ،و لكونه واحد من الآليات التي تحد من الآثار الوخيمة للفقر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة ، وقد أصبحت تمويل المتناهي الصغر توجها دوليا سائدا، حيث درجت المنظمات والمؤسسات العاملة في مجال تنمية سياساتها وبرامجها، ويجمع الاقتصاديين وخبراء التنمية الاجتماعية على أهمية نظام التمويل المتناهي الصغر، بعد ما ثبت من أنه فعال اقتصاديا واجتماعيا، ويستشهد هؤلاء بالنجاح الذي حققه هذا النهج بالعديد من الدول خاصة في بنغلاديش من قبل محمد يونس الحائز على نوبل للسلام عام 2006 نظيره جهوده الناجمة عن تجربة بنوك الفقراء.

ويشهد قطاع التمويل الإسلامي تطورا كبيرا، سواء في الدول الإسلامية أو غيرها، ويشترك في هذا مع قطاع التمويل الإسلامي المتناهية الصغر الذي يشهد تزايد كثيرا في الطلب عليه في جميع دول العالم، ويشتركان أيضا في أنهما يهدفان لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية من محاربة الفقر ومكافحة البطالة وزيادة الإنتاج ودعم المرأة ...الخ.

ويمثل التقاء التمويل المتناهي الصغر والتمويل الإسلامي المتناهي الصغر، الذي يجمع ما بين الفعالية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحفاظ على البيئة.

وتعتبر السودان واحدة من الدول التي قطعت أشواطا كبيرة في تقديم خدمات التمويل الإسلامي المتناهي الصغر، كما أن تجربتها في هذا المجال فريدة، حيث انها تحتل المرتبة الثانية على المستوى العالمي في التمويل الإسلامي المتناهي الصغر الوصول للمستهدفين في بنغلاديش والدولة الرابعة ، تساهم خدمات التمويل الإسلامي المتناهية الصغر فيها بقدر كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1- إشكالية البحث:

على ضوء ما تقدم تتمثل إشكالية البحث في ما يلي:

ما هو دور التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تحقيق التنمية المستدامة؟

ومن خلال التساؤل الرئيسي يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

_ كيف يؤثر التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تحقيق التنمية المستدامة؟

_ ما هي التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي المتناهي الصغر؟

_ ما المقصود بالتنمية المستدامة؟ و فيما تتمثل أهم أبعادها؟

_ هل يساهم التمويل المتناهي الصغر في تحقيق التنمية المستدامة في السودان؟

2- فرضيات الدراسة:

من أجل الإلمام بالموضوع ومحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كتابات مبدئية على مختلف التساؤلات الفرعية المطروحة.

_ يؤثر التمويل الإسلامي المتناهي الصغر على تنمية المستدامة من خلال رفع معدلات التنمية وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

_ يواجه التمويل الإسلامي المتناهي الصغر مجموعة من التحديات نذكر منها ضعف القدرة الاستيعابية للمستفيدين محدوديات الوصول إلى الفقراء.

_ يقصد بالتنمية المستدامة استخدام الموارد المتاحة بطريقه عقلانيه لتحقيق مصالح الجيلين الحالي والمستقبلي الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة المتطلبات و الجوانب البيئية وتتمثل أهم أبعادها في البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي والبعد التكنولوجي.

_ لا يساهم التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تحقيق التنمية المستدامة في السودان.

3- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول أحد أهم المواضيع وهو قطاع التمويل الإسلامي المتناهي السعر وابراز دوره في تحقيق التنمية المستدامة، خاصة وان هذا النوع من التمويل شهيد اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

_ محاولة الإلمام بمختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالتمويل الإسلامي المتناهي الصغر والتنمية المستدامة.

_ توضيح أهم التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي المتناهي الصغر.

_ معرفة واقع التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في السودان

5- أسباب اختيار الموضوع:

_ الرغبة في دراسة التمويل الإسلامي والمكانة التي أصبح يحوزها في الاقتصاد الدولي.

_ إن التمويل الإسلامي المتناهي الصغر أصبح يراها عليه لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

_ تنمية المعارف الشخصية حول موضوع التمويل الإسلامي المتناهي الصغر والتنمية المستدامة.

_ نقص الاهتمام بالموضوع محل الدراسة.

6- المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

من اجل الوصول إلى الأهداف المسطرة والمعالجة العلمية للإشكالية المطروحة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، فقد استخدم المنهج الوصفي من أجل عرض الإطار النظري للتمويل الإسلامي المتناهي الصغر والتنمية المستدامة في حين تم إتباع المنهج التحليلي من خلال دراسة التجربة السودانية.

وتم الاعتماد في هذه الدراسة على عدة أدوات من بينها الكتب ورسائل الماجستير والمجلات فضلا عن مختلف المراجع ذات الصلة بالموضوع.

7- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الأصغر الإسلامي في فلسطين(دراسة تطبيقية على غزة) مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، بغزة، 2010.

حيث انطلقت هذه الدراسة من الإشكالية التالية: ما هو واقع التمويل الأصغر الإسلامي في فلسطين، وما هي آفاق تطويره؟

وهدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع التمويل الأصغر الإسلامي في فلسطين، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها انه يمكن تطبيق صيغ التمويل الإسلامي في مؤسسات التمويل الأصغر،واقترحت عدة اقتراحات منها على مؤسسات التمويل الأصغر أن تسعى للتطبيق صيغ أخرى من صيغ التمويل الإسلامي.

الدراسة الثانية: ياسين حريزي، دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة الجزء بين متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2013 /2014.

حيث انطلقت هذه الدراسة من الإشكالية التالية:

- ما هو دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة؟

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر والسودان، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التمويل الأصغر يساعد على تحقيق

التنمية الاقتصادية من خلال المؤسسات الصغيرة المصغرة، وتعد المرأة من أهم عملاء التمويل الأصغر، واقترحت عدة اقتراحات منها تشجيع القطاع الخاص على تقديم خدمات التمويل الإسلامي الأصغر.

8- صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات، وأهم الصعوبات التي واجهتنا هي:

نقص المراجع الخاصة بهذا الموضوع.

عدم توفر الإحصائيات والبيانات حول التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في السودان.

8- خطة هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن تم اختبار الفرضيات الدراسة إلى فصلين:

تناولنا في الفصل الأول دور التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث. في المبحث الأول تم التطرق إلى الإطار النظري للتمويل الإسلامي المتناهي الصغر، أما المبحث الثاني فتم التعرف على للتنمية المستدامة، والمبحث الثالث مساهمة التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تحقيق التنمية المستدامة.

وتناولنا في الفصل الثاني التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تحقيق التنمية المستدامة في السودان والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى التمويل الإسلامي المتناهي السعر في السودان أما المبحث الثاني تناولنا فيه التنمية المستدامة في السودان أما المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى مساهمة التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تمويل مشاريع التنمية المستدامة في السودان.

الفصل الأول

الإطار النظري للتمويل الإسلامي المتناهي الصغر و التنمية المستدامة

تمهيد

تعتبر التنمية المستدامة عملية شاملة تهدف إلى إيجاد سبل ووسائل تضمن الانتقال من حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي للدول، إلى وضعية أكثر ازدهارا تسودها الرفاهية وتحسين المستوى المعيشي للسكان،سواء في الحاضر أو في المستقبل،ويحمل هذا المفهوم بين طياته تحولات في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية،الاجتماعية ،البيئية،الثقافية والسياسية.

إن مشاركة جميع الأفراد في سبيل تحقيق التنمية المستدامة أمر لا أصغر منه، ولكن شهد النظام العالمي الجديد تصاعد موجة العولمة الاقتصادية،التي زادت من إعداد الفقراء في مختلف دول العال،الأمر الذي يهدد تحقيق التنمية المستدامة، و يمثل حصول الأفراد على الخدمات المالية واحدة من أهم الأسباب في محاربته،لذلك يأتي التمويل الأصغر ليزيد من فرص مشاركة الفقراء ويدخلهم الدائرة الإنتاجية من أجل الوصول إلى هذه الغاية السامية.

وعلى هذا الأساس تم تخصيص هذا الفصل على واقع التنمية المستدامة ودور التمويل الإسلامي متناهي الصغر في تحقيقها، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للتمويل الإسلامي المتناهي الصغر

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة

المبحث الثالث : مساهمة التمويل الإسلامي متناهي الصغر في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الأول: الإطار النظري للتمويل المتناهي الصغر

أصبح التمويل المتناهي الصغر بشقيه الإسلامي والتقليدي توجها دوليا لما له من أثر تنموي كبير،لذا أدرجت العديد من المؤسسات هذه الصناعة ضمن استراتيجياتها،وعليه فقد بات من الواجب إيلاء هذه الممارسة حقها خصوصا في المجتمعات المسلمة مع العلم أن منطلقات هذه الصناعة تتوافق إلى حد كبير مع منطلقات التمويل الإسلامي.

المطلب الأول: ما هي التمويل الإسلامي متناهي الصغر

قبل أن نتعرف على مفهوم التمويل الإسلامي المتناهي الصغر سنعرج على مفهوم بسيط للتمويل المتناهي الصغر.

الفرع الأول : التمويل المتناهي الصغر

1 -تعريف التمويل المتناهي الصغر

يشير التمويل المتناهي الصغر إلى تقديم قروض صغرى للفقراء خاصة أولئك الذين لا يستطيعون الاستفادة من الأهداف المالية الرسمية ،من خلال برامج تصمم بالتحديد لتوفير احتياجات أولئك الفقراء بما يتلائم مع ظروفهم وتوجد عدة تعريفات للتمويل المتناهي الصغر وفيما يلي نستعرض أهمها:

يعرف التمويل المتناهي الصغر أنه عملية تقديم خدمات مالية متنوعة للفقراء تتراوح مدخرات وتأمينات يتعدد فيها الفاعلون من هيئات حكومية وبنوك تجارية إلى منظمات غير حكومية متخصصة ومتعددة الأهداف.[1]

- هو "كل الخدمات المصرفية التي تمنح للفقراء والعائلات ذوي الدخل المنخفض" والذين لا يستطيعون الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية من اجل استعمال هذا التمويل في الأعمال الصغيرة لتحسين أحوالهم الاقتصادية.[2]
- كما يشير التمويل المتناهي الصغر إلى تلك الخدمات ذات الطبيعة المالية المقدمة للفقراء من منظمي مشروعات العمل الحر.[3]

---

[1] عالية عبد الحميد عارف، **إدارة القروض متناهية الصغر، الآليات الأهداف والتحديات**، المجلة العربية للإدارة،المجلد 29 ،العدد 1 جوان 2009، ص 158.

[2] محمد مصطفى غانم ، **واقع التمويل الأصغر الإسلامي وأفاق تطويره في الجامعة الإسلامية**، عمادة الدراسات العليا ،غزة 2010، ص18.

[2] جوديث براندسما ،لورنس هارت **تحسين عمالة التمويل البالغ الصغر في منطقه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** ، معهد البنك الدول ،متاح على الرابط HTTPS://kantakji.com /Médi /7726/44425.pd.

[3] عبد القادر زيتوني ،**صناعه التمويل الأصغر الإسلامي بين دوافع النمو وتحديات الممارسة** ،متاح على الرابط HTTPS//www.microfinanee gateway.org/sites/default/mfglar_the_islamic_microfinanee_industry.

02_خصائص التمويل المتناهي الصغر

يعتبر التمويل المتناهي الصغر عن تركيا البرامج التي تتولى توفير الخدمات المالية كخدمات الائتمان والإيداع و الادخار ، والتي تكيف لتلبيه احتياجات الفقراء القادرين على تنظيم المشروعات وتتميز هذه البرامج بجمله من الخصائص منها:

- القروض الصغيرة وذات أجال قصيرة عادة؛
- التقييم المبسط والسهل للمقترضين والاستثمارات؛
- ارتفاع معدلات السداد وملائمة موقع وتوقيت الخدمات؛
- تفادي أسعار الفائدة أعلى من أسعار السوق لتغطيه التكاليف العالية التي تنطوي عليها معاملات التمويل المتناهي الصغر بطبيعتها.[1]

أهمية التمويل المتناهي الصغر

يمكن إبراز أهمية التمويل المتناهي الصغر على مستوى الكثير من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة من خلال النقاط التالية:

- في أنه يعتبر أداة من الأدوات الهامة في الحد من ظاهرة الفقر وتكمن فعاليتها في التخفيف من مشكلات الفقر في الاستراتيجيات الإبداعية التي تتبناها مثل أساليب القروض بضمان المجموعة وفي تخفيض التكاليف المتعلقة بالمعاملات المالية، وكذلك في أساليب التحديد الجيد للفقراء.
- في أن تقديم خدمات مالية جوارية تتكيف مع خصوصيات الأفراد المستبعدين من النظام المالي الرسمي، كانت لها الكثير من الآثار الهامة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية أولئك الأفراد.
- في أن الهيئات والمؤسسات التي قامت بتنفيذ برامج تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر قد حققت من خلال تلك البرامج أرباحا إلى جانب تحقيق أهدافها الاجتماعية.
- في انه يوفر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية للفقراء ومنخفضي الدخل المستبعدين في الكثير من الأحيان من الأنظمة المالية الرسمية بمختلف إشكالها المؤسساتية.

---

[1] عبد القادر زيتوني،**صناعة التمويل الأصغر الإسلامي بين دوافع النمو وتحديات** الممارسة ،متاح على الرابط HTTPS//www.microfinanee gateway.org/sites/default/mfglar_the_islamic_microfinanee_industry.

- في أنه يعمل على تحفيز الاقتصاديات المحلية من خلال خلق الطلب المتنوع على مجموعة كبيرة من السلع والخدمات خاصة ما يتعلق منها بخدمات التغذية والتعليم والصحة.
- لأنه يعمل على تمكين الفقراء من زيادة دخله من اسري وتحقيق أمنهم الاقتصادي والحد من ضعفهم المالي وذلك من خلال بدء مشروعات صغيرة مدرة للدخل.[1]

الفرع الثاني: التمويل الإسلامي المتناهي الصغر

1- تعريف التمويل الإسلامي

يمكن القول بان مفهوم التمويل الإسلامي بصفة عامة بأنه يشمل إطارا شاملا من الأنماط والنماذج والصيغ،المختلفة التي تغطي كافة الجوانب الحياتية وتعد ضوابط استثمار المال في الإسلام عنصرا أساسيا لتنظيم العلاقات المالية،وذلك من التأكد بان المال هو مال الله وان البشر مستخلفون فيه وذلك وفق أسس وضوابط ومحددات واضحة مثل : تنظيم الزكاة والإنفاق وضرورة استثمار المال وعدم اكتنازه.[2]

ما يعرف أيضا على انه " تقديم ثروة عينيه ونقدي ة بقصد الاسترجاع من مالكها إلى شخص أخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد نتيجة الأحكام الشرعية.[3] "

ويعرف بأنه :"أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر،إما على سبيل الشرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما بنسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة كل منهما،ومدى مساهمتهم في رأس المال، أو اتخاذ القرار الإداري والاستثماري.[4] **02- تعريف التمويل الإسلامي المتناهي الصغر**

يشير مفهوم التمويل الإسلامي المتناهي الصغر إلى جملة من الخدمات المالية التي يتم أدائها وفق المبادئ المستمدة من قواعد الشريعة الإسلامية وأصولها.

ويعرف بأنه " تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء وتقديم خدمات مالية أخرى مثل القروض الحسنة وغيرها.

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب, **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2009 ،ص 185.

[2] صديق طلحه محمد رحمه ،**التمويل الإسلامي في السودان** ،ط1 ،شركه مطابع السودان للعملة المحدودة ،السودان 2006 ،ص 31.

[3] منذر قحف : **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي** ،ط2 ،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ،جدة -السعودية ، 2004 ،ص12 .

[4] فؤاد عبد اللطيف السرطاوي ،**التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص** ،ط 1 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان - الأردن 1999،ص 9 .

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن استخلاص أن التمويل الإسلامي المتناهي الصغر هو "تقديم تمويل عيني أو نقدي وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وأصولها للفقراء من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفقر والبطالة".[1]

ويمثل التمويل الإسلامي المتناهي الصغر الخطوة المهمة أمام صناعة التمويل الإسلامي لخدمة الشرائح السكانية من المسلمين،ويشدد التمويل الإسلامي على أهمية التمويل النشاط الاقتصادي ولعل الرؤية الأخلاقية الأساسية،تتمثل في تعبئة المدخرات لاستخدامها في نشاط اقتصادي حقيقي يحقق الفائدة المرجوة للجميع،وتدعو الشريعة السمحاء إلى تشجيع الادخار والاستثمار بدلا من الأفراد في تحمل ديون الاستهلاكية.[2]

3- الفرق بين التمويل الإسلامي المتناهي الصغر والتمويل التقليدي

يشير مفهوم التمويل المتناهي الصغر التقليدي إلى الخدمات المالية المقدمة للفقراء سواء كانت تمويل مشروعات صغيره بالقروض أو تقديم خدمات ماليه أخرى،أما التمويل الإسلامي المتناهي الصغر فانه يشير إلى تقديم عيني أو نقدي أو تقديم خدمات ماليه أخرى بصيغ تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لتسلهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[3]

وعليه فان ثم أوجه الشبه وأوجه الاختلاف يلتقي ويفترق عليها مفهوما التمويل المتناهي الصغر والتمويل التقليدي وهي:

أما ما تقارب فيه المفهومان، فان كلاهما:

- يساند الأعمال الحرة؛
- يركز على الأهداف التنموية والاجتماعية؛
- يكون على مشاركه الفقراء؛
- التركيز على الاستثمار الحقيقي بدرجه أساسية؛

وأما ما تباعدا وافترقا عليه فكون أن:

- التمويل المتناهي الصغر التقليدي يقوم على الإقراض بفائدة، وهذا خلاف ما يقوم عليه نظام التمويل الإسلامي المتناهي الصغر المشاركة في الغنم والغرم؛

---

[1] فرطاس فايزة ،**التمويل الأصغر الإسلامي نموذج مؤسسات التمويل الأصغر المعتمدة على الزكاة والوقف** ،جامعة : فرحات عباس - سطيف الجزائر ،ص 02 .

[2] عامر عبد الرحمن : **نحو التمويل الأصغر وفقا للشريعة الإسلامية** ،مقدمه تمهيديه، متاح على الرابط **https://uanntakji.com** /media/7695i44422.doc.

[3] محمد مصطفى غانم ، مرجع سابق ، ص 29 .

- التمويل المتناهي الصغرى التقليدي ليس موجها لمن هم أكثر الفقراء من بين الفقراء،فهو يقوم على مبدأ الضمانات خلاف التمويل الإسلامي المتناهي الصغر الذي يركز على المؤهلات التي حددتها الشريعة الإسلامية؛
- يعتمد نظام التمويل المتناهي الصغر التقليدي في تمويله على النظام الملائمة.

المطلب الثاني : مبادئ و أهمية التمويل الإسلامي المتناهي الصغر

يشير التمويل الإسلامي المتناهي الصغر إلى نظام التمويل القائم على القوانين الإسلامية، وتقوم مبادئ المالية الإسلامية على مبدأ عام يتمثل في تحقيق التنمية الاجتماعية مع النهي عن الأساليب غير العادلة أو الاستغلالية ،وسنحاول من خلال الآتي توضيح مبادئ التمويل الإسلامي المتنامي الصغر وأهميته وضوابطه ومعاييره.

الفرع الأول: مبادئ التمويل الإسلامي المتناهي الصغر

تكمن مبادئ التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في ما يلي :

1-تحريم الفائدة (الربا): وهو المبدأ المركزي للنظام الإسلامي، وتعتبر الفائدة التقليدية على القروض أو المدخرات،كعائد ثابت دون المشاركة في أية مخاطر شيء محرم.

2-تقاسم المخاطر: لأن الفائدة محرمة،أصحاب الأموال يصبحون مستثمرين بدلا من دائنين،وبذلك يتقاسم مقدم رأس المال وصاحب المشروع مخاطر الاستثمار بدل من تقاسم الربح فقط .

3-تحريم سلوك المضاربة: لا يشجع النظام المالي الإسلامي الاحتكار،ويحرم المعاملات التي تنطوي على أكثر درجات عدم التعدد والمقامرة والمخاطر.

4-قدسية العقود: يتمسك الإسلام بالالتزامات التعاقدية وضوح وشفافية المعلومات،ففي عقد البيع مثلا يجب أن يكون المنتج أو الخدمة التي تباع أو تشترى واضحة لكلا الطرفين،وتهدف هذه الميزة إلى الحد من مخاطر المعلومات غير المتماثلة والمخاطر المعنوية.

5- تمويل الأنشطة المتوافقة مع الشريعة: محرم على المسلمين الربح من الأنشطة التي تعد غير أخلاقية، فعلى سبيل المثال الاستثمار في الأعمال المتعلقة بالخمر،المقامرة ،المواد الإباحية و أسلحه الدمار الشامل،جميعها أنشطة محرمة.[1]

6-لا يجوز البيع على المكشوف: لا يسمح للمسلمين بيع ما لا يملكون لذا فلا يسمح بالبيع على المكشوف.[2]

الفرع الثاني: أهمية التمويل الإسلامي المتناهي الصغر

من أهمية التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في ما يلي:

✓ يعد التمويل الإسلامي المتناهي الصغر أداة للتخفيف من حدة الفقر،وتقديم التمويل للأشخاص والأسر الفقيرة يساعد على تحقيق دخل يكفل لها العيش الكريم؛

✓ يعتبر التمويل الإسلامي المتناهي الصغر أداة مهمة في تحقيق المشاريع الخاصة التي تساهم في التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج والتصنيع؛

✓ يساهم التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في زيادة الطلب على السلع والخدمات الأخرى ، فمن خلال تمويل الأفراد والأسر لإنجاز مشاريع صغيره يصبح لديهم دخل معتبر يجعلهم يزيدون من الطلب على باقي الخدمات والسلع؛

✓ يساهم التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في خلق قاعدة عريضة وواسعة من فرص العمل، من خلال تنويع المشاريع المطروحة وبالتالي يخفض من معدلات البطالة؛

✓ وتكمل أهميته أيضا في انه أسلوب مثالي في الموازنة بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع، فهو يركز على الفرد من منظور مصلحة المجتمع ، حيث انه ينمي في الفرد المسلم شعوره بانتمائه لدينه ووطنه ومجتمعه،وبالتالي فإن التمويل الإسلامي بمصادره المختلفة يوجه سلوك الفرد وأهدافه نحو تحقيق النفع له ولمجتمعه باعتباره جزء لا يتجزأ من المجتمع.[3]

---

[1] بوزيد عصام ،**التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،مذكره مقدمه لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير ، قسم علوم التسيير، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعه قاصدي مرباح ، ورقلة ,2010 ،ص 8.

[2] نفس المرجع السابق،ص 8 .

[3] محمد عبد الحميد محمد فرحان ،**التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة** ، دراسة لأهم مصادر التمويل -رسالة لاستكمال المتطلبات الحصول على درجه الماجستير ،2003 ،ص 40 .

الفرع الثالث: ضوابط ومعايير التمويل الإسلامي المتناهي الصغر

هناك العديد من الضوابط والمعايير التي يجب مراعاتها في تمويل المؤسسات المصغرة ، سنوضح هذه المعايير بما يتلائم مع تنوع مصادر التمويل كما يلي :

1- **المعايير الشرعية:**

✓ عدم التعامل بالربا.

✓ تمويل المشروعات المباحة شرعا فلا يجوز التمويل لمشاريع محرمة شرعا.

2_ **المعايير الفنية:**

لابد من أخذ الاعتبارات الفنية والاقتصادية في الحسبان قبل البدء بالتمويل لاسيما في التمويل الاستثماري واهم هذه معايير السلامة المالية والتي تعتمد على:

✓ قدرة العميل المالية.

✓ قوة مركزه المالي .

✓ التعرف على حالة السيولة والتدفقات النقدية .

✓ مراجعة الوثائق والمستندات الثبوتية.

3- **المعايير الإدارية:**

- معايير متعلقة بالشخص طالب التمويل : وتشمل تقييم صاحب المشروع الصغير من حيث الالتزام الديني ،الخلق ،الأمانة،القوة ،الكفاءة والخبرة.
- معيار دراسة جدوى المشروع : وتشمل دراسة جدوى المشروع وعناصر النفقات والإيرادات في المشروع،الفترة اللازمة لاستعادة المبالغ المستثمرة.
- معايير المتابعة والإشراف: وهو من أهم معايير التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، إذ أن منح التمويل لاسيما في التمويل الاستثماري وتمويل الدولة يجب أن لا يقتصر دوره في منح التمويل، بل يجب عليه متابعة النشاط وتقييمه وتزويده بالمعلومات اللازمة، وذلك لان تمويل الإسلامي المتناهي

الصغر بطبيعته إنما يكون تمويل لمشاريع تمتزج فيها عناصر الإنتاج ومن ثم لزم المتابعة من أجل ضمان نجاح هذه المشاريع وتحقيق التنمية.

- معايير الضمانات المالية : أن صيغ التمويل الإسلامي المتناهي الصغر لا تطلب ضمانا على الربح أو الخسارة ، وإنما يكون الضمان على التعدي والتقصير،ما يجب التأكد منها[1].

المطلب الثالث :التحديات التمويل الإسلامي المتناهي الصغر

يمكن إبراز أهم التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في ما يلي :

1- التركيز على المرابحة : مازال نطاق المنتجات والخدمات المتاحة في سوق التمويل الإسلامي المتناهي الصغر يتسم بالمحدودية الكبيرة ،وعلى الرغم من المؤلفات الفقهية إلا أنها جعلت أسلوب المرابحة خيارا مفضلا ، المرابحة أكثر عقود التمويل المتوافق مع الشريعة عرضا ، وفيها يقوم العميل بطلب شراء سلعة معينة، يقوم بشرائها مباشرة من السوق ثم يبيعها له لاحقا بعد إضافة " هامش الربح " ثابت ،وتنطوي تكلفة المرابحة على أكثر من مجرد إعطاء المال للمقترض حتى تمكنه من أن يذهب ويشتري مستلزمات مشروعة ،حيث ترتفع التكلفة نتيجة التكاليف الإضافية الناجمة عن قيام الموظفين بمرافقة العملاء عند شراء السلع أو المواد والمعدات التي يعطي القرض، علاوة على ذلك فإنني نظام المرابحة لا يسمح غالبا بتحصيل غرامة تأخير السداد من العملاء، وهو ما تصنعه المؤسسات في حسابها عند تسعير المنتجات .

وتلجأ مؤسسات التمويل الأصغر في معظم الحالات إلى إصدار عدة قروض أقل بقيمة أكبر، نتيجة لذلك فإن المؤسسات أما تكتفي بخدمة أقل عدد من العملاء ممن هم ليسوا الأكثر فقرا أو أنها تمنح قروض للعملاء الفقراء اكبر من قدرتهم على السداد ، بالإضافة للشبهات الشرعية التي تحوم حولها وهو ما يحد من انتشار التمويل الإسلامي الأصغر على نطاق الواسع.[2]

2_ **البيئة القانونية** : تعتبر البيئة القانونية من أكثر العوامل تأثيرا على استقرار نشاط مؤسسات التمويل الأصغر بشكل عام ، إذ يتغير تلك الأنظمة و القوانين تضطر مؤسسات التمويل المتناهي الصغر إلى تعديل استراتجياتها المالية و التشغيلية بما يناسب بيئتها المحلية، ويتعلق الأمر و بشكل كبير بمؤسسات التمويل

---

[1] منير سليم الحكيم ،**دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغير**، دراسة لدور العقود الإسلامية في التمويل ،الأكاديمية العربية ،عمان-الأردن ، 2003 ،ص 15 .

[2] محمد خالد ،بناء **نموذج أعمال ناجح للتمويل الأصغر الإسلامي** ،ورقه عمل مخصصه للعرض على المؤتمر ، نوفمبر 2011 ، ص 08.

المتناهي الصغر الإسلامية كونها تعمل بأنظمة إسلامية في بيئة تقليدية وهو ما يضيق، من مدى نشاط تلك المؤسسات و يحصره في حدود تقليدية،الأمر الذي يحد من استغلال الفرص المتاحة في السوق.

3_ **التكاليف العالية** : أن إدارة منتجات التمويل المتناهي الصغر تتميز بأن نفقاتها عالية، حيث تقوم مؤسسة التمويل المتناهي الصغر بجمع معلومات عن العميل وعن النشاط الممول و أصول العملاء ومتابعة أنشطتهم الممولة ميدانيا، وهذا يستوجب من مؤسسات التمويل تصميم أنظمة متطورة احتساب التكاليف، تمكنها من رفع تقارير ربع سنوية ونساعدها على عمل تدقيق عملياتها بانتظام.[1]

[1] عبد القادر زيتوني ، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

المبحث الثاني : الإطار النظري للتنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي ارتقاء المجتمع و الانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى و أفضل،وهي عملية تطور إلى الأمام وتحسين المستمر شامل وجزئي و شيء ضروري ومهم لكل مجتمع إنساني، لتحقيق أهداف الناس والمجتمع وعلى رأسها تحقيق مستوى معيشة مناسب أو حياة أفضل.

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة

ارتبط مفهوم التنمية المستدامة تزايد الوعي إزاء المشاكل البيئية،وذلك من خلال اللجان والمؤتمرات التي مهدت الطريق لظهور فكرة التنمية المستدامة.

الفرع الأول : تعريف التنمية المستدامة وتطورها

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة فقد أصبحت واسعة التداول ومتعددة الاستخدام ومتنوعة المعاني،لذلك سنحاول في ما يلي توضيح مفهوم التنمية المستدامة والتطور التاريخي لها من خلال التعاريف التالية :

تعريف البنك الدولي : " التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق أهدافها بما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للأجيال الحالية لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري، زوجه والتنمية المستدامة تعتبر حركة الوصل إلى لا غنى عنها بين الأهداف قصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل.[1]

وتعرف أيضا بأنها " تعني التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية ،تتم من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف، من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها.[2] "

---

[1] بوعشة مبارك، **التنمية المستدامة مقاربة اقتصاديه في إشكاليه المفاهيم والأبعاد** ، مداخله ضمن الملتقى الدولي لتنميه المستدامة ، والكفاءة الاستخداميّ للموارد، كليه العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعه فرحات عباس ، 07-08 أفريل 2008 ، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي دار الهدى للطباعة والنشر ، عين مليلة 2008 ، ص 54

[2] قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق** ،مكتبه حسن العصرية ، بيروت ،لبنان ، 2013 ،ص 25

تعتبر رئيسة وزراء النرويج غ روه ارلم برونتلاندا أنها أول من استخدم مصطلح التنمية المستدامة 1987 في تقرير" مستقبلنا المشترك " للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية. [1]

كما عرفتها منظمة الأغذية والزراعة (**FAO**) :"التنمية المستدامة هي إدارة قواعد الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسة بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية ،الحالية والمقبلة بصورة مستمرة ".[2]

من خلال ما سبق الإشارة إليه في التعاريف السابقة، نجد أن التنمية المستدامة هي" التنمية التي تستخدم الموارد المتاحة بطريقه عقلانيه لتحقيق مصالح الجيلين الحالي والمستقبلي الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة المتطلبات والجوانب البيئية. "

2-التطور التاريخي للتنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة أو اهتمام جديد بل هي مطلب قديم ومنذ سنوات مضت،إذا كانت التنمية تركز على قضايا الرفاهية الاجتماعية في الخمسينات، وعلى تجاوز مشكلات التنمية في الستينات،ثم على الحد من الفقر وتلبية الحاجات الأساسية في السبعينات، ثم ظهر مفهوم التنمية المستدامة على التخوف الناجم عن تدهور البيئة الناتجة عن الأسلوب التقليدي للتنمية،الذي يقوم على التنامي السريع للإنتاج دون اعتبار السلبية التي نتجت عن هذا التنامي على الإنسان و على الموارد الطبيعية و على البيئة،وقد سبق ظهور مفهوم التنمية المستدامة انعقاد العديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية ، وإصدار تقارير دولية مهدت الطريق لبروز مفهوم التنمية المستدامة ، ومن أهم هذه المحطات والأحداث حسب تسلسلها الزمني نجد[3]:

- **1950** : ترجع جذور التفكير العالمي بشأن تدهور البيئة إلى هذه السنة ، حيث أصدر الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة،أول تقرير حول حالة البيئة العالمية،ويهدف هذا التقرير إلى دراسة حالة وضعية البيئة في العالم ، وقد اعتبر هذا التقرير رائد خلال تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالمصلحة والموازنة بين الاقتصاد والبيئة في ذلك الوقت.

---

[1] الطاهر خامرة ،**المسؤولية البيئة والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة** ،مذكره لنيل شهادة الماجستير، جامعه قاصدي مرباح ، ورقلة، 2007 ،ص14.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطيه و آخرون ، **قضايا اقتصاديةٍ معاصرة** ،نشر قسم الاقتصاد كليه التجارة جامعه الإسكندرية ، مصر ، 2004 - 2005 ،ص5 .

[3] عبد الرحمن سيف سردار، **التنمية المستدامة** ، دار الراية للنشر والتوزيع ،الأردن -عمان ،ص 15.

- **1968** : إنشاء نادي روما بمشاركة عدد قليل نسبيا من الأفراد لكنهم يحتلون مناصب في دولهم حيث كان الهدف من إنشاء النادي معالجة النمو الاقتصادي المفرط وتأثيراته المستقبلية.

- **1972** : انعقاد مؤتمر ستوكهولم وكان ذلك بحضور 112 دولة عربية،وقد تم التطرق إلى البيئة والمشكلات التي باتت تهددها.

- **1979** : عبر الفيلسوف والمفكر الألماني هانس جوناس عن قلقه على الأوضاع البيئية في كتابه " مبدأ المسؤولية. "

- **1980** : الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة (ICON) أصدر تقريرا تحت عنوان الإستراتيجية الدولية للبقاء،أين ظهر فيه لأول مرة مفهوم التنمية المستدامة.

- **1987** : إصدار اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقريرا بعنوان " مستقبلنا المشترك " تحت رئاسة رئيسة الوزراء النرويجية (هارليم بروند لاندا) أين تم طرح التنمية المستدامة كنموذج بديل يراعي شروط تحقيق التنمية الاقتصادية بمراعاة الجانب البيئي، وأنه لا يمكن مواصلة التنمية ما لم تكن قابلة للاستمرار من دون أضرار بيئية ،وفي هذا الاجتماع ظهرت فكرة التنمية المستدامة كمصطلح يهتم بالتوازن البيئي.
- **1989** : اتفاقية بازل الخاصة بضبط وخفض حركة النفايات الخطرة العابرة وضرورية التخلص منها،التي صادق عليها 150 دولة .
- **1992** : انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية أو ما يسمى بكلمة الأرض في ريودي جانيرو بالبرازيل .
- **1997** : اعتماد بروتوكول كيوتو يهدف بالدرجة الأولى إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، والعمل على تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في القطاعات الاقتصادية والعمل على زيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة .

2002 : انعقاد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة ، في جوهانسبورغ جنوب أفريقيا الذي سلط الضوء على ضرورة تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي وعلى المواد الطبيعية .

- 2005 : أصبح بروتوكول كيوت ر حيز التنفيذ حول تخفيض الانبعاثات المؤدية إلى الاحتباس الحراري [1].
- **2007** : خلال الفترة الممتدة بين 3-14 ديسمبر سنة 2007 انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي باندونيسيا،وتمحورت نقاشات هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئية الخطيرة، أهمها ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل كبير بسبب الاحتباس الحراري .
- 2009 : انعقاد قمة المناخ "بكوبنهاغن " سنة 2009،بسبب تأكد جميع الأطراف السياسية أن حالة البيئة في العالم مازالت في تدهور مستمر، بالرغم من عقد العديد من المؤتمرات و إبرام العديد من الاتفاقيات ، وقد ناقشت قمة المناخ هذه التغيرات المناخية الأخيرة ، و كيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري،و كذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف استراتيجياتها الكلية و الجزئية ، لكن هذه القمة لم تخرج باتفاقيات ملزمة و كمية كالتي خرج بها بروتوكول كيوتو ،واختلف الأعضاء المشاركون بتحديد خطوط عريضة للعمل من أجل محاربة التغير المناخي ومكافحة الاحتباس الحراري .

وثم يمكن القول بأن التنمية المستدامة،النموذج التنموي الجديد لم يكن وليد الصدفة،وإنما ظهر نتيجة مجموعة من الجهود و الاتفاقيات و يعتبر تقريرا مستقبليا المشترك سنة 1987، نقطة التحول الرئيسية في مفهوم التنمية المستدامة.[2]

الفرع الثاني : خصائص التنمية المستدامة

تتسم التنمية المستدامة بجملة من الخصائص نورد بعضا منها:

- ✓ تنمية شاملة ومتكاملة ؛
- ✓ تنمية مستمرة ؛
- ✓ التنمية التي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة ؛
- ✓ التنمية الرشيدة دون سوء أو إسراف استخدام ؛

[1] نفس المرجع السابق ، ص 15
[2] نفس المرجع السابق، ص 16

- ✓ التنمية التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها.[1]
- ✓ المساواة ومراعاة حقوق الأجيال، سواء فيما بين أفراد الجيل الحالي والمستقبلي؛
- ✓ تنمية تولى اهتماما بالغا العنصر البشري وتضعه في الصدارة لتلبية حاجاته ومتطلباته الأساسية؛
- ✓ تتميز بالتداخل والتعقيد، خاصة فيما يتعلق بما هو بيئي وما هو اجتماعي في التنمية.[2]
- ✓ عناصرها لا يمكن الفصل بينها، وذلك لشدة التداخل فيها بين العناصر الكمية والنوعية لهذه العملية.
- ✓تحاول تنمية وتطوير الجوانب الروحية و الثقافية والمحافظة على الخصوصيات الحضارية لكل مجتمع. [3]

المطلب الثاني : مبادئ وأهداف التنمية المستدامة

تستند التنمية المستدامة إلى مجموعة من المبادئ الأساسية والتي نكسبها من خلال قوتها، كما تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تشمل أهدافا اقتصادية واجتماعية وبيئية .

الفرع الأول : مبادئ التنمية المستدامة

حددت المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة انطلاقا من العلاقة القائمة بين النمو من جهة أخرى ،ومحتوى هاته المبادئ تتمثل فيما يلي :

1- إستخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة : يعد أسلوب النظم والمنظومات système approch شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة ، وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل ، وأن أي تغيير يطرأ على محتوى وعناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس ويؤثر تأثيرا مباشرا في عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى، ومن ثم في النظام الكلي للأرض، لذلك تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا

---

[1] مدحت أو النصر، ياسمين مدحت محمد ، **التنمية المستدامة** ،المجموعة العربية التدريب و النشر ، القاهرة-مصر ،2017 ،ص102 .

[2] زرنوح ياسمينة ، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص 130.

[3] سحر قدوري الرفاعي ، **التنمية المستدامة مع التركيز على الإدارة البيئية ، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة ، التجارة الدولية و أثرها على التنمية المستدامة** ، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية ، تونس سبتمبر 2006 ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، مصر 2007 ، ص 25 .

الأسلوب،على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية رتبتها وأحجامها المختلفة، و بشكل يؤدي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض عامة . ويمكن القول إن استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة ، هو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات.[1]

2- المشاركة الشعبية: التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ القرارات الجماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها، في التنمية المستدامة تبدأ في المستوى المكاني المحلي،أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا وقرى ،هذا يعني أنها تنمية من أسفل development from below يتطلب تحقيقها و توفير شكل مناسب من الأشكال اللامركزية ، التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها ، ولا ننسى الدور المتعاظم للحكومات المحلية والمجالس البلدية والقروية التي تصدر يوميا عشرات القرارات التي تخدم حاجات و أولويات المجتمع المحلي وتعمل على تشكيلة وفق نمط معين.[2]

وفي هذا الصدد ، فقد اصدر أيضا البنك العالمي للإنشاء والتعمير مع نهاية القرن العشرين عشر مبادئ أساسية، تقوم عليها التنمية المستدامة وهي :

- المبدأ 1 : تحديد أولويات بعناية، اقتضت خطورة مشكلات البيئة و ندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات وتحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية .

- المبدأ 2: الاستفادة من كل دولار،أي التأكيد على فعالية التكلفة، بحيث يسمح هذا التأكيد بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محددة .

-المبدأ 3: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف، بحيث بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات و البعض الأخر يمكن تحقيقه منتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر والعمل على خفض الدعم لإستخدام الموارد الطبيعية، وهو أوضح سياسة لتحقيق الربح المجتمع.

- المبدأ 4: استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا، أن الحوافز القائمة على السوق والزامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ و التطبيق.

---

[1] جمال حلاوة وعلي صالح ، **مدخل إلى التنمية** ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، 2010 ، ص 132 .
[2] نفس المرجع السابق ، ص 133 .

-المبدأ 5: الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية، حيث يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة .

-المبدأ 6: العمل على القطاع الخاص، يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص، باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية.

-المبدأ 7: الاشتراك الكامل للمواطنين أي المشاركة الشعبية.[1]

-المبدأ 8: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا، يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل : الحكومة – القطاع الخاص – منظمات المجتمع المدني، وتنفيذ تدابير متضافرة التصدي لبعض القضايا البيئية.

-المبدأ 9: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية،من خلال تبني المديرين ادني التكاليف.

-المبدأ 10: إدماج البيئة في البداية،في سياسات الدول و إستراتيجيات المؤسسات وكذلك الاستثمارات الجديدة المزمع إنشاؤها مستقبلا.[2]

الفرع الثاني : أهداف التنمية المستدامة

لإرساء مفهوم التنمية المستدامة،لابد من تحقيق جملة من الأهداف الشاملة لكافة المجالات،ويمكن تلخيصها فيما يلي :

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا و روحيا،عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو،وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

2- احترام البيئة الطبيعية : التنمية المستدامة ترتكز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس الحياة الإنسان ، وإنما ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة ، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام .

---

[1] خباية عبد الله ، **التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ** من 1 مؤتمر دي جانيرو 1992 الى المؤتمر بالي 2007 ، بحوث و أوراق الملتقى الدولي حول : **التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة** ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة سطيف ، الجزائر 7/8 أفريل 2008 ، ص 72

[2] مرجع سابق، ص 72.

3- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة : وتنمية إحساسهم بالمسؤولية ونجاحها ، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة[1] .

4_ تدقيق استغلال عقلاني للموارد : تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعة على أنها موارد محدودة،لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني .يمكن القول أن الاستغلال المفرط والتدابير المصاحبة للتنمية هو ناتج للمجتمع الصناعي الجديد،لأن التدهور البيئي يشير إلى أن الاقتصاد الإستخلاصي والمبني على النموذج الاقتصادي المهيمن يستنفد الموارد غير المتجددة ، و يستخلصها بدرجة أكبر من قدرتها على البقاء.[2]

5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع : تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع،من خلال نوعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي ،وكيفية استخدام المتاح و الجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدفه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئة سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر و الآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة .

6- إحداث تغير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع : وبطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفصيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.[3]

الشكل الموالي يبين لنا الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة :

---

[1] عثمان محمد عنيم وماجدة أحمد ابو زنط ، **التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها وأدوات قياسها** - ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان -الاردن ، 2007 ،ص20

[2] مرجع سابق ،ص20 .

[3] عبد الله جمعان الغامدي ،**التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية و المسؤلية عن حماية البيئة** ، جامعة الملك عبد العزيز :الإقتصاد و الإدارة مجلة :23، العدد 01، 2009 ،ص 183

الشكل (1): الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة

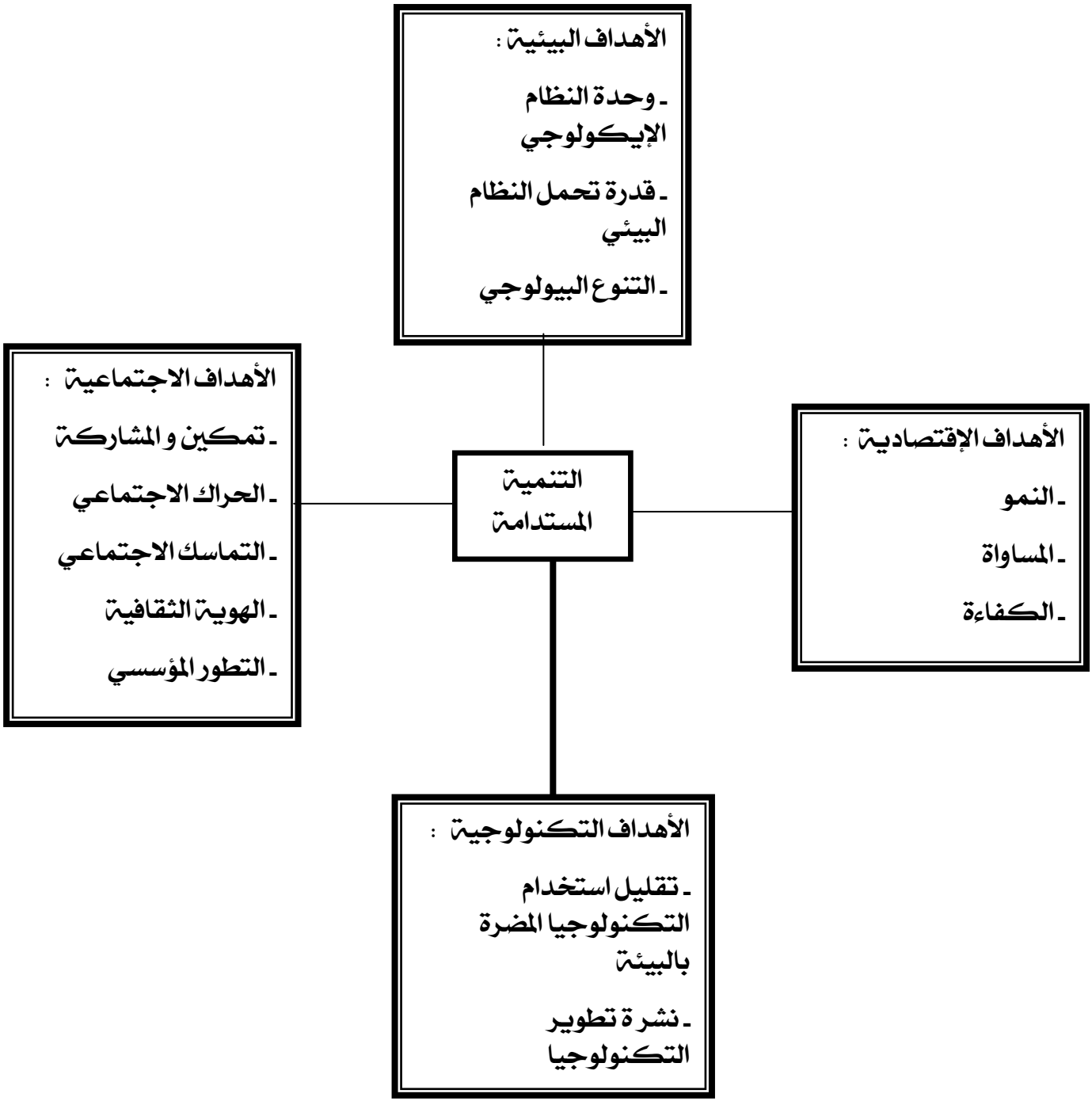

المصدر : دوجلاس موسشيت ، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين ،الدار الدولية للإستشارات الثقافية ،القاهرة،2000،ص72.

المطلب الثالث : أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة

هناك إجماع على أن التنمية المستدامة العناية المرغوب فيها والمأمول تحقيقها بما يخدم البشرية حاضرا ومستقبلا ، وقد مست ثلاثة أبعاد للتنمية، ومن أجل معرفة أثر السياسة يجب وضع مؤشرات خاصة بها تقيس مدى تحقيق أهدافها ، فلقد واجهة التنمية المستدامة.

الفرع الأول : أبعاد التنمية المستدامة .

مما سبق يتضح أن التنمية المستدامة لها أربعة أبعاد متكاملة ، ومترابطة فيما بينها وهي ممثلة في البعد البيئي البعد الاقتصادي البعد الاجتماعي البعد التكنولوجي ، فلكي تستخدم التنمية يتعين أن يكون هناك توازن و تفاعل متبادل بين هذه الأبعاد فإذا لم يتوفر بعد واحد لن يتحقق شرط الاستدامة ويمكن إيجازها في ما يلي :

1-**البعد الاقتصادي** : يقصد به تحسين مستوى معيشة الأفراد، من خلال تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات، ويتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية.و يمكن حصر البعد الاقتصادي في ما يلي: حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، إيقاف تبديد الموارد الطبيعية بتغير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي ،بالإضافة إلى مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته ، حيث تقع مشكلات التلوث العالمي على عاتق الدول الصناعية ،وتقليص تبعية البلدان النامية، كما يجب تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، حيث هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية، والحد من التفاوت في المداخيل، وبالتالي المساواة في توزيع الموارد وتقليص الإنفاق العسكري.[1]

2- **البعد الاجتماعي** : في هذا المجال تبرز فطرة التنمية المستدامة في رفض الفقر والبطالة والتفرقة التي تحد من حقوق المرأة والهوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء ، ويتجلى هنا البعد الاجتماعي كأساس الاستدامة عن طريق العدل الاجتماعي ، ومن أهم عناصر البعد الاجتماعي :هي تثبيت النمو الديموغرافي (ضبط السكان)-الحراك الاجتماعي – والصحة والتعليم –المشاركة الشعبية – والتنوع الثقافي

[1] زرمان كريم ، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009** ، مجله أبحاث اقتصاديه وإدارية، العدد السابع، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعه محمد خيضر، بسكره، جوان 2016 ،ص198.

–تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الجيل الحالي من جهة ثم بين أفراد الجيل الحالي والمستقبلي من جهة أخرى.[1]

3_ **البعد البيئي:** في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والإنسان ،الذي عقد في ستوكهولم سنة 1972 اتضحت العلاقة بين التنمية والبيئة وبعد ذلك صارت هناك قناعة أن إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن أمر لابد منه لعملية التنمية، وأصبحت البيئة تتصدر سلم الأولويات والاهتمامات الدولية والوطنية أن تحقيق تنمية مستدامة رهبن بمكافحة التدهور البيئي وحماية الموارد الطبيعية، وذلك عن طريق إستراتيجية في مختلف مراحل النشاط الاقتصادي بهدف التسيير الأمثل لرأس مال الطبيعي لابد من تدبيره و استنزافه غير عقلانية ،حتى لا يؤثر ذلك في التوازن البيئي، أي محاولة الحفاظ على سلامة النظم الإيكولوجية وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان،من اجل القضاء على الفقر وتحسين المستوى المعيشي ليس فقط من منظور اجتماعي وإنما من منظور حماية،

البيئة [2]

4- البعد التكنولوجي :

إن البعد التكنولوجي واستخدام نتائج إيجابية في رفع دخل الدول والأفراد وتحسين المعيشة ومن أهم مؤشراته والتي ينبغي الأخذ بها :

1–استخدام التكنولوجيا النظيفة في الصناعة : حيث أن التكنولوجيا قد ينتج عنها ضريبة تلوث لذلك لابد من اختيار التكنولوجيا ذات الاستخدام النظيف والذي لا يسبب التلوث البيئي.

وكثيرا من الدول الصناعية أقرت قوانين لاستخدام التكنولوجيا وغرامات مالية لمن يرتكب مثل هذه المخالفات.

2–تبني التكنولوجيا المتطورة: وهي عملية انتقاء التكنولوجيا ذات الجودة العالية والكفاءة المناسبة، كذلك استخدام الأدوات والآلات ذات الاستخدام النظيف.[3]

ويمكن توضيح الأبعاد السابقة من خلال الشكل التالي :

---

[1] بوهزة محمد بن سديرة -عمر ، **الاستثمار الأجنبي كاستراتيجية للتنمية المستدامة - حالة الجزائر** ، بحوث وأوراق الملتقى الدولي حول :التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة سطيف، الجزائر 7/8 أفريل 2008 ، ص 299.

[2] لطرش ذهبية، **متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة** ،مداخلة ضمن الملتقى الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 07-08 أفريل 2008 ، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي ، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة 2008 ، ص242 .

[3] المؤتمر الكشفي العربي (التاسع والعشرون) ، **دور الحركة الكشفية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة** ، تقرير رئيس قسم تنمية المراحل العضوية الكشفية ، سلطنة عمان ، سبتمبر 2019 ،ص 79 .

الشكل رقم (2) :أبعاد التنمية المستدامة

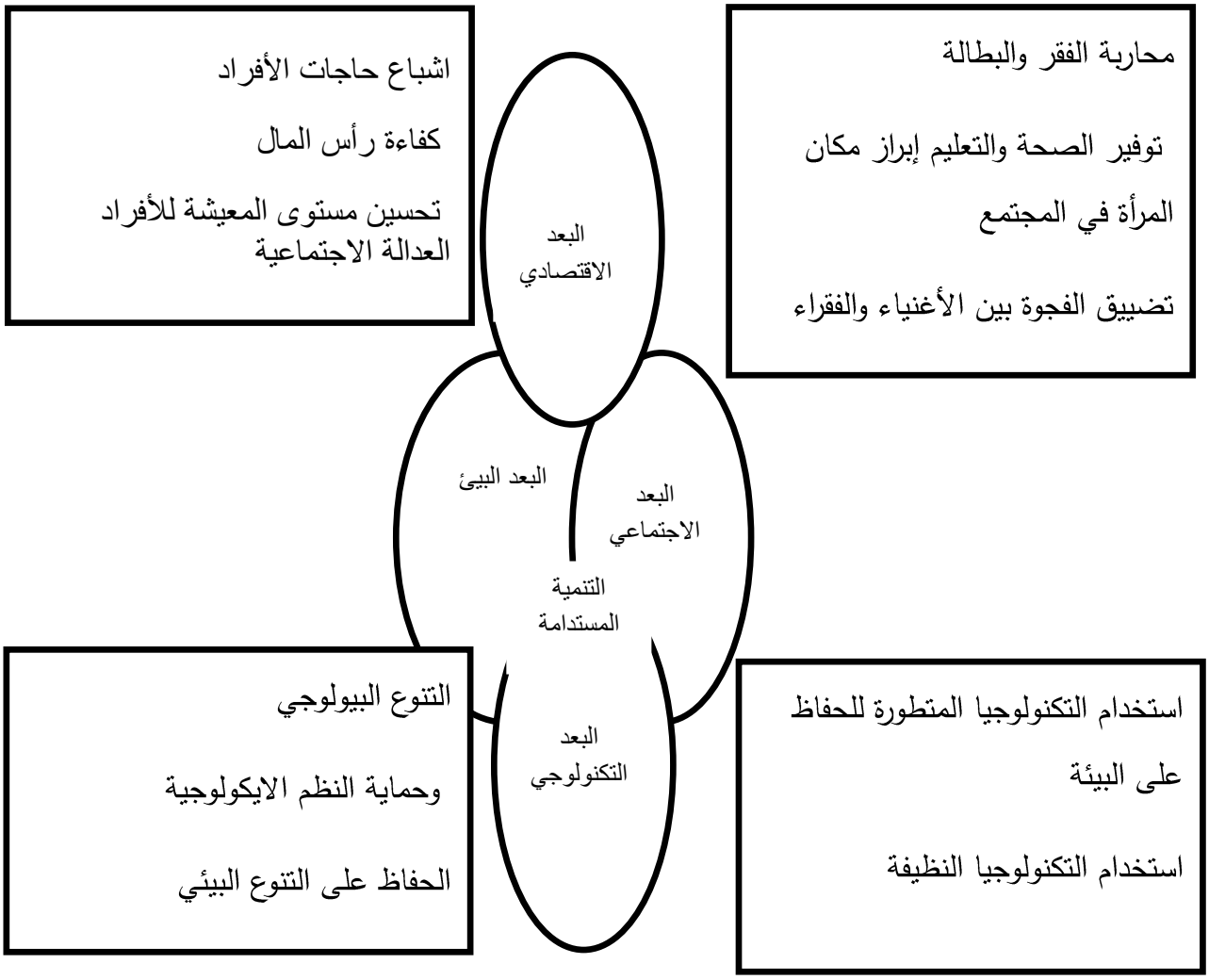

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

الفرع الثاني : مؤشرات التنمية المستدامة

يحتاج صانعوا القرار إلى معلومات للمضي قدما نحو تحقيق التنمية المستدامة ، وتسمح المؤشرات لأصحاب القرار ووضع السياسات من رصد التقدم المحرز في سبيل تحقيق التنمية المستدامة ، ففي الوقت الحالي نحن بحاجة إلى إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة لتقويم أثر النشاطات والتأثيرات على القرارات نحو الأحسن، كما أن مؤشرات التنمية المستدامة تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية ويمكن إيضاح هذه المؤشرات في ما يلي :

1-المؤشرات الاقتصادية :

أن المؤشرات الاقتصادية المستدامة هي التي تعكس طبيعة تأثير السياسات الاقتصادية المتبعة على الموارد الطبيعية ، ولعل من بين أهم المؤشرات التي تقيس الجانب الاقتصادي للتنمية المستدامة القضايا التالية :

1-1 البنية الاقتصادية : إن أهم العناصر التي تعبر عن مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة ما هي كالأتي :

_ الأداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.

- التجارة :ويقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.

- الحالة المالية: وتقاس عن طريق قيمة الدين الناتج القومي الإجمالي ، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.[1]

1-2 أنماط الإنتاج والاستهلاك : هذه هي القضية الاقتصادية الرئيسية في التنمية المستدامة ، إذ أن العالم الذي نعيشه فيه يتميز بسيادة النزعات الاستهلاكية في دول الشمال و أنماط الإنتاج غير المستدامة والتي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الشمال أو الجنوب، حيث تشير التقارير الطبية المنشورة أن القدرة الطبيعية موارد الكرة الأرضية لا يمكن أن تدعم استمرار هذه الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية، وأنه لابد من حدوث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للحفاظ على الموارد وجعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساوي ،وكذلك الأجيال القادمة .

أما أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة فهي :

- استهلاك المادة: وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج ، و المقصود بالمادة الموارد الخام الطبيعية.

- استخدام الطاقة: وتقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد ، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي ،وكثافة استخدام الطاقة.

- إنتاج وإدارة النفايات: وتقاس كمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة ،وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات ،

---

[1] باتر محمد علي وردم ، **العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة** ، ط1، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ، 2003 ،ص 219.

-النقل والمواصلات: تقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة، طائرة، مواصلات عامه، دراجة هوائية،...الخ).[1]

2-المؤشرات الاجتماعية:

ويمكن تقسيم هذه المؤشرات حسب المحاور التي تتناولها في:

- مكافحة الفقر: ويمكن رصد التقدم المحرز في هذا المجال الأوجه التالية:
- معدل البطالة: وهو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة.

مؤشر الفقر البشري: بالنسبة للبلدان النامية فإن هذا المؤشر مقسم إلى ثلاث أبعاد هي : حياة طويلة وصحية (وتقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لا يملكون ولا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه المأمونة ونسبة الأطفال[2] الذين دون الخامسة الذين يعانون من وزن ناقص لدرجة معتدلة أو شديدة).

السكن : حيث أن يتوفر السكن والملجأ المناسب هو من أهم احتياجات التنمية المستدامة ويقاس عادة بنسبة مساحات في الأبنية لكل شخص.

الصحة العامة :إذ هناك ارتباط وثيق بين الصحة والتنمية المستدامة ومن المؤشرات المعتمد عليها في هذا الجانب :

حالة التغذية: ويقاس معدل الوفيات تحت خمس سنوات والعمر المتوقع لدى الولادة،

الإصحاح : وتقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية مواصلون بمرافق تنقية المياه .

الرعاية الصحية : تقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال.

الأمن : يتعلق الأمن في التنمية بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم ،للعدالة والسلام الاجتماعي يعتمدان على وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية التي تحمي المواطنين من الجريمة و يتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 شخص من السكان.

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص 219

[2] شراف براهيمي ، **التنمية المستدامة من منظور بيني والمؤشرات المركبة لقياسها** ، الملتقى الخامس ، حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة ، جامعة سكيكدة أيام 11-12 نوفمبر 2008 ، ص 53 .

القضاء على الانفجار السكاني : ويقصد به ازدياد عدد السكان بوتيرة سريعة وغير مرغوب فيها لأنها لا تتفق مع معدلات التنمية والقدرات البيئية، و يعتبر القضاء على الانفجار السكاني مؤشرا هاما لتحقيق التنمية المستدامة.

التنظيم :الذي يعتبر من أهم متطلبات التنمية المستدامة وهو عملية مستمرة طوال العمر، وكان تم التركيز على التعليم في كل الفصول وثيقة أجندة 21 حيث أن التعليم هو من أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة ،ويعتبر مستوى التعليم مؤشرا هاما في معرفة درجة تقدم دولة ما اقتصاديا واجتماعيا. [1]

3-المؤشرات البيئية : وهي تشمل ما يلي:

أولا: الغلاف الجوي

يعتبر التغيير المناخي و ثقب الأوزون ونوعية الهواء من أهم القضايا البيئية في هذا الجانب وترتبط تأثيرات هذه القضايا بشكل مباشر مع صحة الإنسان واستقراره وتوازن النظام البيئي وتعد العوامل الرئيسية وراء مشاكل الغلاف الجوي هي استخدام الفحم الحجري ومصادر الطاقة الملوثة وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من المصانع ووسائل النقل والنشاطات البشرية الأخرى، وهناك ثلاث مؤشرات رئيسيه تتعلق بالغلاف الجوي وهي:

1- مؤشر التغير المناخي : وقد يتم قياسه من خلال تحديد انبعاث ثاني أكسيد الكربون؛

2- مؤشر تدهور طبقة الأوزون :ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنفذة للأوزون ،

3- مؤشرات نوعية الهواء :ويتم قياس قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية[2]

ثانيا: الأراضي

وهذه القضية معقده وهامة جدا وذات تشعبات كبيره في علاقتها بالتنمية المستدامة . فالأرض لا تتكون من البنية الفيزيائية و طبوغرافية السطح بل أيضا من الموارد الطبيعية الموجودة فيها . وحتى المياه التي تحتويها والكائنات الحية التي تعيش عليها وبالتالي فإن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد

[1] نفس المرجع السابق ، ص 53

[2] ديب كمال ، **أساسيات التنمية المستدامة** ، الجزائر :الدار الخلدونية ، 2015 ، ص 181 .

بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية وتطبيقها لمبادئها في استخدامات الأراضي تتطلب قرارات سياسية واقتصادية على درجات متفاوتة من المسؤولية الهرمية الإدارية والسياسة. [1]

لقد تكون قرارات وطنية إقليمية أو محلية أو حتى شخصية، وبالتالي فإن طرق استخدامات الأراضي التي تحدد كيفية التعامل مع الموارد الطبيعية للأرض والتلوث الذي يصيبها وطرق العناية بها وتعتمد وثيقة الأجندة 21 على ضرورة استخدام منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية يأخذ بعين الاعتبار قدرة الأراضي على تزويد عملية التنمية والموارد وعدم استنزافها وكذلك حماية الأراضي من التلوث والتدهور والتصحر وغيرها من أشكال التأثير على الموارد. [2]

أما أهم المؤشرات المتعلقة باستخدام الأراضي فهي :

-**الزراعة:** ويتم قياسها مساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية؛

-**الغابات :** ويتم قياسها مساحة الغابات مقارنة المساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات؛

-**التصحر:** ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة مساحه الأرض الكلية ؛

-**الحضرنة :** ويتم قياسها مساحة الأراضي المستخدمة مستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

ثالثا : التنوع الحيوي

يعتبر شرطا أساسيا لاستدامة التنمية، ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما :

_ **الأنظمة البيئية:** يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة.

الأنواع :يتم حسابها بحساب الكائنات الحية المهددة بالانقراض. [3]

---

[1] أسماء حدانه ، **الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة** ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ألاقتصاديه تخصص نقود أو التمويل ، جامعه محمد خيضر -بسكرة - الجزائر السنة 2017 -2018 ص 64 .

[2] نفس المرجع السابق ،ص64.

[3] سهام حرفوش، إيمان صحراوي، ذهبيه بوبابه ، **الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها** ، مداخله في المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة ألاستخداميه للموارد المتاحة، جامعه سطيف- الجزائر،07/08 افريل 2008 ص ص : 13-14 .

رابعا : المياه العذبة

وهي أكثر الموارد الطبيعية تتعرض للاستنزاف والتلوث، ومن بين المؤشرات المستخدمة في هذا المجال ما يلي:

-**نوعية المياه** ؛ وتقاس بتركيز الأوكسجين المذاب عضويتها ونسبه البكتيريا المعوية في المياه.

_ **كمية المياه** : من خلال كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم استنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

خامسا: المياه البحرية والمناطق الساحلية

تمثل إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئيا من احد اكبر التحديات التي تواجه التنمية المستدامة، كما انه من أصعب المهام نظرا لتعقيد الأنظمة البيئية للمحيطات وهشاشتها وكونها الأقل استكشافها من قبل العلماء،و مما يزيد من أهمية هذه الأنظمة أن أكثر من ثلث سكان الكرة الأرضية يعيشون في المناطق الساحلية ، وبالتالي تتأثر معيشتهم وأوضاعهم البيئية والاقتصادية والاجتماعية بحاله البحار والكائنات التي تعيش فيها .

وبالتالي أن من بين أهم المؤشرات المستخدمة المحيطات والمناطق الساحلية ما يلي:

المناطق الساحلية: وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.

مصائد الأسماك: وزن الصيد السنوي الأنواع التجارية الرئيسية. [1]

[1] باتر محمد على وردم ، مرجع سبق ذكره ، ص 212.

المبحث الثالث: مساهمة التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تحقيق التنمية المستدامة

تساهم مشروعات التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة ، من خلال مساهمتها في تحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، من خلال النقاط التالية :

المطلب الأول: مساهمة التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تحقيق البعد الاقتصادي

أولا : مساهمة التمويل الإسلامي متناهي الصغر في دعم النمو:

لم يعد من مشكك في الأهمية القصوى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، في التنمية الاقتصادية وإيجاد فرص عمل وتقليل الفقر والمساهمة في العدالة الاجتماعية بين فئات السكان وآثارها يتوزع بين الريف والحضر وبين الإناث والذكور، وبين الشباب والكهول ، وبين المتعلمين وغير المتعلمين ،و بين الفقراء ومتوسطي الدخل، وقد مضى عهد من الزمن كانت تعتبر فيه الصناعات الكبيرة وخاصة الصناعات الثقيلة هي قاطرة النمو، وبدأت تغير منذ ثلاثة عقود وأصبح حاسما منذ عقدين وتأثرت بذلك قواعد العلاقات الصناعية ووسائل العدالة الاجتماعية والنظر في التشغيل وسياساتها وأصبحت هذه المنشآت وسيلة النمو، بل قطراته في كثير من البلدان وتقاس أهمية هذه المنشآت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي أو القيمة المضافة، وفي التشغيل الكلي، وفي نصيبها في الصادرات وفي نصيبها في الصادرات وتتميز هذه المنشآت بميزات عديدة هي :

- خلق فرص عمل بكثافة ؛
- قلة حجم رأس المال المستخدم في إنشائها ؛
- قدرتها على إمداد المشاريع الكبيرة المنتجات الوسيطة وبعض المكونات ؛
- قدرتها على الانتشار في مختلف المناطق الجغرافية ؛
- أكثر استخداما للخامات المحلية ؛
- تمثل المرأة وتيسر مساهمتها في النشاط الاقتصادي؛[1]
- قدرتها على أن تكون مكملة لبعضها؛

[1] مؤتمر العمل العربي (الدورة الثامنة والثلاثون)، **المنشات الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل** ، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي ، القسم الأول ، البند الأول القاهرة ، جمهوريه مصر العربية، 15-22 ماي ، 2011، ص 19 .

لمتابعة أثر هذه المنشآت على الدخل والتشغيل والصادرات، نطلع على موقعها في اقتصاديات العالم لبعض الدول في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأغلب البلدان الصناعية ممثلة فيها ، نجد مساهمة هذه المنشآت في :

- **التشغيل الكلي** : تتراوح ما بين 52% في الولايات المتحدة الأمريكية و 88% في اليونان
- **القيمة المضافة:** تتراوح ما بين 46 % في كوريا الجنوبية و 75% في اليونان و72% في ايطاليا و البرتغال؛
- **الصادرات** :تتراوح ما بين 85 % في إيطاليا وبلجيكا وحوالي 23 % في فنلندا والولايات المتحدة والمجر.

وبنظرة إجمالية يمكن القول أن هذه المنشآت تساهم في الدول المشار إليها بنحو ثلثي التشغيل الكلي ، و أكثر من الناتج المحلي، وأكثر من ثلث الصادرات ونذكر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن أكثر من 59 % من المنشآت هي صغيرة ومتوسطة وتوفر 60% فرص العمل في القطاع الخاص، في الابتكار وتدعم التنمية الإقليمية والتلاحم الاجتماعي ، أما في الدول الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ، نجد مثلا أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا تساهم بنسبة 56% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ، في حين تساهم بنسبة 33% في مصر وبنسبة 25% في المملكة العربية السعودية. [1]

ثانيا : مساهمة التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في التنمية الاقتصادية

1_ **دور المؤسسات المصغرة في تنمية النشاط الاقتصادي** : يمكن اعتبار المؤسسات المصغرة على أنها العمود الفقري لأي اقتصاد، فقد بينت الإحصائيات المستوردة في الولايات المتحدة الأمريكية ، إنما يقارب 20.5 مليون مشروع من بين 21 مليون مشروع تعتبر مؤسسات صغيرة أي بنسبة 98 % ، والتي تعمل في مختلف المجالات الاقتصادية ، وتذكر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن أكثر من 59% من المنشآت هي صغيرة ومتوسطة 60% من فرص العمل في القطاع الخاص وتساهم في الابتكار، وتدعم التنمية الإقليمية والتلاحم الاجتماعي، أما في الدول الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية نجد مثلا أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا تساهم بنسبة 56% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، في حين تساهم بنسبة 33% في مصر بنسبة 25% في المملكة العربية السعودية. [2]

---

[1] ياسين حريزي ، **دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنه** ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسه الدكتوراه في علوم التسيير-تخصص ادارة الإعمال والتنمية المستدامة ، جامعه فرحات عباس- سطيف 1-، 2014 ، ص 103 .

[2] البنك الإسلامي للتنمية ، **التقرير السنوي** جدد الإحصائيات يمكن إيجاد تقرير 2020 ، 1433 2014 ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، 2012 ، ص 25.

2_ **دورها في تنمية الصادرات :** تعتبر قضية تنمية الصادرات قضية إستراتيجية تؤدي إلى وجود مصادر أساسية ، يمكن الاعتماد عليها لتوفير الاحتياجات الأساسية من النقد الأجنبي بشكل منظم ، لأجل هذا تسعى العديد من الدول النامية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات ، كما أن لهذه المؤسسات إمكانية معالجة اختلال ميزان المدفوعات، سواء بتصنيع سلع بديلة من استيرادها أو تصدير سلع إنتاجية وسيطة أو نهائيه للخارج، وبين المركز الفرنسي للإحصاء أن إسهام المؤسسات المصغرة والصغيرة (5 عمال على الأكثر) في الصادرات سنة 2000 وصل الى حدود 20% مجموع الصادرات الصناعية. [1]

3_ **مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية :** تعتبر المؤسسات المصغرة والصغيرة الأسلوب المفيد في إقامة تنمية المحلية بفضل سهولة تكييفها مع محيط هذه المناطق، فهي تتميز بآثارها الجغرافي مما يمكن يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنموية.

محلية ، وذلك من خلال وقف حركة الهجرة المستمرة من الريف وجعل النشاط الاقتصادي قريبا من الأفراد والتحقيق من حدة الفقر في المناطق النائية، وتقليل الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية بالإضافة إلى إنعاش المناطق الداخلية وتنويع النشاطات المتواجدة بها. [2]

ثالثا : دور المنشآت في مكافحة البطالة : للمؤسسات الصغيرة دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال مساهمتها في خفض معدلات البطالة، وفي مساعدة البلدان الفقيرة على الخروج من أزمة الفقر لشعوبها، لأن هذه المؤسسات لها القدرة على خلق وظائف أكثر من غيرها وتشير الإحصائيات في فلسطين أن 59 %من الأعمال تصنف على أنها مشاريع متناهية الصغر ومصغره، وتشمل الركيزة الأساسية للاقتصاد الفلسطيني.

وفي مصر تتمثل هذه المنشآت 93.7% من إجمالي المشروعات، وتخلف 75% وظيفة في العالم بالنسبة للعاملين في القطاع الزراعي ، كما تستقطب المؤسسات المصغرة العمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى ويتم استبعادها (نتيجة ضعف مؤهلاتهم العلمية والميدانية) وتوفير فرص كبيرة للفئات لم يسبق لها العمل في القطاع الرسمي، والجدول التالي يوضح نسبة اليد العاملة المشتغلة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإجمالية لليد العاملة المشغلة في مختلف الدول. [3]

---

[1] بغداد بنين ، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل** ، مداخله ضمن الملتقى الدولي " دافع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي الجزائر ، 5-6 - ماي 2013 ص 09.

[2] نفس مرجع سابق ، ص 08.

[3] ياسين حريزي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 105 - 106

المطلب الثاني: مساهمة التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تحقيق التنمية الاجتماعية

1_ دور التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في الإدماج الاقتصادي للمرأة

تعتبر النساء من أهم عملاء التمويل المتناهي الصغر ،ويستهدف التمويل المتناهي الصغر عموما النساء لأنهن أكثر موثوقية كما إنهن يقمن باستغلال الممنوح لهن في أنشطة تعود عليهن وعلى أسرهن بالنفع ، حيث يؤدي التمكين الاقتصادي للمرأة إلى التمكين الاجتماعي والسياسي على نطاق أوسع لها ولغيرها، ولينا إحدى الدراسات(دراسة كبيرة 1998) أن الائتمان في حد ذاته يمكنه إدخال تغييرات مهمة وإيجابية في حياة النساء وأسرهن، حيث من الممكن أن يرفع الحصول على الائتمان من مستوى معيشتهن أو يؤدي إلى زيادة الاستثمار في الصحة والتعليم وتعزيز المساهمة الاقتصادية في أسرهن. [1]

لأن المرأة في الغالب لا تشارك في الحياة الاقتصادية خصوصا في المجتمعات النامية، وتزداد هذه الوضعية أكثر في الأسر الفقيرة، ويمكن التصدي لانخفاض معدل مشاركة المرأة في قوة العمل وارتفاع معدل البطالة وتشجيع روح المبادرة والتوظيف الذاتي بين النساء وهذا ما يكون به التمويل المتناهي الإسلامي الصغر.

في عام 2007 أجرت منظمة PLANET FINANCEغير الحكومية دراسة وطنية تأثير التمويل المتناهي الصغر في مصر ركزت الدراسة على تقييم الأثر، والنظرة إلى الأثر وتمكين عملاء التمويل المتناهي الصغر ونظرت إلى خصائص التمويل المتناهي الصغر للإناث مبينة تحسن نوعية وكمية الطعام الذي تستهلكه الأسر،التعليم، احترام الزوج،وخلال المناقشات أجمعت النساء على أن القرض كان له اثر ايجابي على صورتهن للمجتمع وزادت ثقتهم بالنفس، وقدر أطفالهن ما يفعلنه بالإضافة إلى إن مشاريعهن مكنتهم من عيش حياة أفضل بشكل عام ويوضح التقرير أن التمويل الإسلامي له أثر مهم في التقدم المذكور أعلاه في المشاركة الاقتصادية،الوصول إلى التعليم ،الوصول إلى الرعاية الصحية والحقوق القانونية للمرأة ،وهو ما يعني إن التمويل الإسلامي المتناهي الصغر ذو فعالية في تحسين وضعية المرأة ودمجها في الحياة الاقتصادية. [2]

2- آثر التمويل الإسلامي المتناهي الصغر على تعليم الفتيات

من خلال المداخيل الإضافية التي يمنحها التمويل الإسلامي المتناهي الصغر للأسر الفقيرة تزداد فرصة ذهاب الفتيات إلى المدارس لأنهن مقصيات قبل الذكور في حالة عدم كفاية الموارد لتعليم جميع الأولاد، إن فوائد تعليم الفتيات الناجم عن زيادة المداخيل بفضل التمويل الإسلامي المتناهي الصغر جمة الدرجة أن يعفي علماء الاقتصاد ومنهم لورانس سامرز الرئيس السابق لجامعة هارفارد و المدير السابق

---

[1] هل يحقق التمويل الأصغر التمكين ، **دراسة استكشافيه عن اثر برامج الائتمان الأصغر على التمكين النفسي للمرأة** منشور على الموقع Http://ARAB/C.MICROFINANCegateway.org

[2] هلا مخلوق و آخرون ،**"تمكين المرأة من خلال التمويل الأصغر الإسلامي "**في مصر ،فيفري -2010-ص4-6

للمجلس الاقتصادي للرئيس أوباما قالوا بأن " تعليم الفتيات سوف يكون الاستثمار الوحيد الأعلى مردودا المتوفر في العالم النامي " أن خلق الحوافز لدعم تعليم الفتيات والتي يعتبر التمويل الإسلامي المتناهي الصغر أجدها يحفز سلسلة من النتائج الإيجابية ، تظهر البيانات التجريبية إن زيادة تعليم الفتيات تتلازم مع النمو الاقتصادي، ومع زيادة المحاصيل الزراعية وارتفاع الإنتاجية العمالية وتحسين صحة النساء وصحة أبنائهم. [1]

تعليم الفتيات لا يحفز النمو الاقتصادي فحسب بل ويزيد في رفاهيتهم أيضا ويمنحهم قوة أكبر ضمن مجتمعاتهم الأهلية وبلادهم ويعظم فوائده والتي من بينها :

1-**مداخيل أعلى** : وجدت الدراسة التي قام بها البنك الدولي بوجه إجمالي إن سنة واحدة إضافية من التعليم الابتدائي أعلى من المتوسط يرفع معدل الأجر النهائي للفرد بنسبة 5-15% للفرد مع تحقيق عائدات بصورة عامة للفتيات أعلى من الفتيان وان سنة واحدة إضافية من التعليم الثانوي أعلى من المتوسط يرفع معدل الأجر النهائي للفرد بنسبة 15-25% ويكون ذلك مرة أخرى بصورة عامة للفتيات من الفتيان.

2-**نمو اقتصادي أسرع** : يقوي تعليم الفتيان الرجال والنساء بصورة عامة إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وزيادة عدد النساء اللواتي يحصلن على التعليم الثانوي تنمي معدل الدخل الفردي وتدفع تجاه تحقيق تعادل في عدد سنوات التعليم بين الفتيان والفتيات.

3-**الأمن الغذائي** : وجدت دراسة قام بها المعهد الدولي لأبحاث سلسلة الغذاء، إن تعليم الإناث أدى إلى ممارسات زراعية أفضل ساهمت في تخفيض مستوى سوء التغذية من عام 1970 حتى عام 1995 بنسبة قاربت 40%[2].

3- دور التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تنمية المناطق الريفية

يعتبر الفكر مشكله ريفيه بالدرجة الأولى، و غالبية فقراء العالم يعيشون في المناطق الريفية على امتداد عقود كثيرة من الزمن ، وتعيش الغالبية العظمى من فقراء العالم في مناطق ريفية، إذ بين التقرير الذي أصدره الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عام 2011 أن الفكر ما زال مشكلة ريفيه بالدرجة الأولى [3]، وستظل غالبية فقراء العالم تعيش في المناطق الريفية على امتداد عقود كثيرة قادمة وان 70 % من الفقراء الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي يوميا، أي ما يقارب من مليار نسمة يعيشون في المناطق

---

[1] وزارة الخارجية الأمريكية (Jourrnat(usa ، مكسب برامج الإعلام الخارجي تعليم الفتيات ، المجلد 15 .العدد 11 .نيويورك ، جوان 2011 .ص 6

[2] نفس المرجع ،ص 7

[3] موسى بن منصور ، **دور التمويل الأصغر في محاوله الفكر في المناطق الريفية ضمن الرأسمالية الإسلامية** ، منشور على موقع الموسوعة العالمية للاقتصاد والتمويل الإسلامي على الرابط :
HTTP ://www .ifpedia.org تاريخ الاطلاع : 13.00 : htm le 04/05/2021

الريفية، كما تشير إحصائيات أخرى إلى إن ثلاثة من كل أربعة فقراء في البلدان النامية يعيشون في المناطق الريفية، هذا ويواجه الفقراء والشركات الصغيرة في المناطق الريفية، لاسيما في الدول الإسلامية العديد من الحواجز المعيقة للقدرة على الحصول على الخدمات المالية ، وقد نتج عن ذلك افتقار المشاريع الريفية إمكانيات الحصول على الخدمات المالية الرسمية ، والندرة في المعطيات المالية الملائمة والمؤسسات التمويلية السليمة المستدامة القائمة على أسس الشريعة الإسلامية .

وفي ظل ما يتميز به عالم الريف الواسع والمتنوع .يمكن للتمويل الإسلامي المتناهي الصغر توفير الفرص الجديدة لملايين الفقراء في المناطق الريفية للخلاص من براثن الفقر من خلال، اعتماد السياسات الصحيحة المراعية الكفاءة الاقتصادية ومقتضيات الشريعة الإسلامية السمعة وتشجيع الاستثمارات المساندة على الصعيد المحلي والوطني والعالمي،وإذا إن أهمية التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في التخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن ورائها التنمية المستدامة تعني ضرورة بقائه أولوية عالية بالنسبة للحكومات والجهات المانحة خاصة في الدول الإسلامية ، وكذا بالنسبة للأسر الريفية أيضا. [1]

1- كيفية مساهمة التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في التنمية الريفية

فيما يلي بين الصيغ التمويلية الأساسية وكيفية مساهمتها في التنمية الريفية كما يلي:[2]

أ. القرض الحسن : القرض الحسن في حقيقته صيغة اجتماعيه، اقتصاديه و إنسانية في وقت واحد يمكن أن تقدمها الصناديق الوقفية بهدف توفير التمويل للفئات المنتجة في الريف، وبهذه الخدمة الاجتماعية والإنسانية تستطيع هذه الصيغة تفعيل الطاقات البشرية الريفية وتوجيهها إلى العمل والجهد المنتج، وتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي وإعطاء الفرصة لجميع فئات المجتمع التي لا يمكنها توفير شروط التمويل العادي لتسعى في رزقها وتنمي مجتمعها، وبالتالي لا يكون المال دولة بين الأغنياء منهم .

ب. التمويل المتناهي الصغر بصيغة المزارعة : إذ الفلاح البسيط يملك الأرض ، كما يملك الاستعداد للعمل، لكن هذا ما ينقصه غالبا هو التمويل ومن خلال التمويل بالمزارعة يضمن التمويل الريفي المتناهي الصغر تمويل الفلاح بتوفير الآلات والمعدات الزراعية لتحضير الأرض والإمداد بالبذور وبعد الحصاد وعمليات التسويق يستطيع مؤسسة التمويل تحصيل أرباحه واستعمالها في تمويلات أخرى، من خلال هذه التقنية التمويلية التي يمكن أن تعتمدها مؤسسات التمويل ،يمكننا إن نوفر تمويلا مناسبا الوسط الريفي ،

---

[1] ياسين حريزي ، مرجع سبق ذكره ، ص 110 .

[2] حسين رحيم ، **التمويل الريفي الأصغر أي دور الصناديق الوقفية في مكافحه البطالة والفقر في الريف المغربي** ،مداخله ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، صفاقس ،تونس جوان 2013 .

ونضمن كذلك مناصب شغل في هذا الوسط تتميز بالاستقرار ،مما يؤثر إيجابا على تطور النشاط الفلاحي بتوجيه الأيدي العاملة إليه.

ج. التمويل المتناهي الصغر بالصيغة المساقاة

إن اعتماد التمويل المتناهي الصغر بصيغة المساقاة سيوفر التمويل اللازم مع القوى البشرية الريفية العاطلة في حركة تفاعلية من اجل تنميه الثروة الزراعية في مجال التشجير والبساتين والبذور والمخصبات والمبيدات الحشرية وبهذا يسهم التمويل المتناهي الصغر بصيغة المساقاة إسهاما كبيرا في تنمية الريف وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتشغيل الأيادي العاملة، والاستفادة من خبراتها في هذا المجال، وتحريك الأموال وعدم تجميدها في صور أشجار في حقيقتها مثمرة، وفي الواقع ليست كذلك عجز أصحابها عن الاستفادة منها. [1]

د. التمويل المتناهي الصغر بصيغة المشاركة: إذا كانت المشاركة دائمة يمكن أن تكون الأرض من عند الفلاح والتمويل من عند مؤسسة التمويل، وهذا بعد تقدير قيمة الأرض وتحديد قيمة مشاركة كل منهما في المشروع.

إذا كانت المشاركة متناقصة، فقد يؤول المشروع –الذي دخل فيه الفلاح بأرضه –بأكمله إليه على أساس إن تتنازل مؤسسة التمويل عن حصة من الأرباح.

هـ. التمويل المتناهي الصغر بصيغة المضاربة

نجد كثير من فئات الوسط الريفي من لا تملك ارض ولا مالا ولكن لها خبره مهنيه عاليه، وتوفير المؤسسات التمويلية لتمويل بصيغة المضاربة لهذه الفئات يمكن أن يكون المخرج لهؤلاء على أساس أن تقدم لهم إمكانية التمويل مشاريعهم على أن يكون العمل وإدارة المشروع منهم ،بينما يكون التمويل من مؤسسة التمويل، فيقسمان نتيجة المشروع بناءا على نسبة معلومة يتفقان عليها عند عقد التمويل.

و. التمويل المتناهي الصغر بصيغة السلم

يمكن لمؤسسات التمويل أن تطبق صيغة السلم بشكل واسع في المجال الزراعي ، حيث تكون بشراء المحصول الزراعي من الفلاح قبل حصاده فيستفيد من الثمن المنخفض ، على أن يقوم ببيع هذا المحصول بعد جنيه بهامش ربح مناسب ، ولهذا في الفلاح يستفيد من تعديل الثمن في الإنفاق على زراعته مما يجعلها أكثر صلاحا.

ز. التمويل المتناهي الصغر بصيغة المرابحة

[1] مرجع سابق ، ص 110

يعتبر أسلوب التمويل بالمرابحة أسلوب مناسب للمشروعات الصغيرة الريفية، لأنه يساعد على الحصول على مختلف الموارد التي يحتاجها المشروع دون دفع فوري، حيث أن هذه المشاريع عادة لا تملك الأموال الكافية، لذلك يساعد أسلوب المرابحة على دفع ما عليها على شكل أقساط مستقبلية.

المطلب الثالث : التمويل الإسلامي متناهي الصغر و البعد البيئي للتنمية المستدامة.

أولا : أسس التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي :

إن التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي هي تنمية شاملة متوازنة ترتكز على مبدأ العدالة والحرية والتكافل الاجتماعي ، بحيث أنها نابعة من الإنسان نفسه باعتباره مستخلفا في الأرض ولذا وجب عليه المحافظة عليها وينمي بيئته اقتصاديا ، اجتماعيا ، سياسيا وثقافيا في إطار أبعاده الروحية والأخلاقية والحضارية وبالتالي فإنها ترتكز على الأسس التالية[1] :

- الدموية(الاستدامة في التنمية) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فاستطاع ألا تقوم الساعة حتى يغرسها، فليغرسها فله بذلك أجر؛ " [2]

- الإنسان هو محور التنمية وحامل الأمانة من خالقه أنه مستخلف في الأرض؛

- الطبيعة بما فيها من موارد سخرها الله لتلبية حاجته والإنسان مطالب بعمارتها والحفاظ عليها بما في ذلك الهواء والماء والمناخ وصون توازنها البيئي، من خلال عدم الإسراف في الاستهلاك إلا بقدر تلبية حاجة، وعدم إدخال تغيير جوهري في عناصرها؛

- محدودية الانتفاع بالموارد تعطي الحق للأجيال اللاحقة للاستفادة؛

من تلك الموارد، وبذلك تكون كل أبعاد التنمية المستدامة قد جسدها وحث عليها ديننا الحنيف ؛

- للإنسان حق الاستفادة من الموارد لمده محدودة دون حق ملكيتها قال تعالى "ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين "، سورة البقرة الآية 36.

بالإضافة إلى ما سبق فإن ميكانزمات الاقتصاد الإسلامي تطرح كبديل تمويلي لتحقيق التنمية المستدامة، لما لها من خصائص لا تتعارض مع مصلحة المجتمع بل تعمل آلياتها على مطابقة

المشروعات للقواعد والأحكام الإسلامية بحيث تكون نافعة مقبولة شرعا من حيث نشاطها.[1]

---

[1] السعيد دراجي، **التنمية من المنظور الاقتصاد الإسلامي**، مداخله ضمن الملتقى الدولي " سلوك المؤسسة ألاقتصاديه في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية ، جامعه ورفله ،الجزائر ، 20-21 -نوفمبر 2012 .ص9 .

[2] حديث صحيح أخرجه البخاري واحمد في صحيحيهما.

وان تكون مدخلاتها ومخرجاتها غير ضارة بالمجتمع، مثل إفراز السموم وتلويث البيئة كما تندرج هذه الآليات هدف التكافل الاجتماعي ضمن أهدافه الأساسية (الزكاة والوقف) لخدمة المجتمع .

ثانيا : التمويل الإسلامي متناهي الصغر وتغير المناخ

يعتبر تغير المناخ حقيقة واقعة وهو جزء من بيئة عالمية جديدة تنال آثارها جميع البلدان والاقتصاديات والأفراد، ويذكر علماء المناخ أن الآثار المترتبة عليه لن تكون على قدر المساواة بين الدول ، فمن المرجح أن البلدان الفقيرة والأشخاص الفقراء هم الأكثر تضررا، وقد بدأت تلوح في الأفق تحديات جديدة أبرزها هجرة الفقراء الذين شردهم الجفاف وكانت آثار تغير المناخ واضحة في أماكن سكنهم، مثل غمر المياه جزرهم وهنا يبرز التمويل المتناهي الصغر كأحد الأدوات التي يمكن أن تستخدم للحد من آثار تغير المناخ والحفاظ على البيئة.

يشير مصطلح" **مستدام** "في قطاع التمويل المتناهي الصغر إلى معنى ضيق هو المؤسسات القابلة على الاستمرار من الناحية المادية، وقد اتسع إطار هذا المصطلح في السنوات القليلة الماضية يشمل الأداء الاجتماعي ولقد أضاف التركيز المتزايد على التمويل المسؤول عن الأثر البيئي إلى غيره من العوامل التي تعد من مقاييس نجاح المؤسسات التمويل المتناهي الصغر،ويتحدث مؤيد التمويل المتناهي الصغر المسؤول عن المحصلة النهائية الثلاثية وهي الأرباح ، الأشخاص والكوكب أي الحفاظ على الاستمرارية المالية أثناء السعي لتحقيق المصالح الاجتماعية لأصحاب المصالح مع حماية البيئة، إن هذا التطور الدائر في قطاع التمويل المتناهي الصغر حول المعنى الحقيقي لمفهوم الاستدامة هو أمر ايجابي يتوافق مع تعريف برونتلاند للتنمية المستدامة التي عينتها منظمة الأمم المتحدة لدراسة التدهور المتسارع لبيئة البشرية ،من خلال تحسين حياة الفقراء اليوم وحياة أبنائهم في المستقبل.

1_ إجراء التدخل (التخفيف والتكيف):

تنقسم الاستجابات لتغير المناخ إلى فئتين واسعتين التخفيف والتكيف،تركز تدابير تخفيف على خفض حدة تغير المناخ من خلال الحد من انبعاثات الدفيئة،أما تدابير التكيف على اتخاذ إجراءات تساعد الناس على التأقلم مع الأوضاع المتغيرة ، مثل التشجيع على استخدام منتجات الطاقة النظيفة والابتكار في مجال الزراعة .

2_ مجالات التدخل لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر :

---

[1]محمد بوجلان، **البنوك الاسلامية ،مفهومها ،نشاتها، مع دراسه تطبيقيه على مصرف إسلامي** ، من المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990 ،ص85.

يمكن لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر ان تمارس دورا هاما في حماية المناخ من خلال المجالات المتاحة للتدخل أمامها ، خاصة على مستوى العملاء لأنه المجال الذي يمكن أن يكون لها فيه عظيم الأثر.[1]

ويمكن إبراز هذه المجالات من خلال الجدول الآتي :

الجدول(1): المجالات التي تستطيع فيها مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الاستجابة لتغير المناخ

مستوى العملاء (الإجراءات التي تؤثر على عملاء التمويل المتناهي الصغر مباشرة على مستوى الأسر المعيشية و أنشطة الأعمال الصغرى).	منتجات الطاقة النظيفة – الإنارة – التشجير و منع عزلة الغابات – الوقود الحيوي – الزراعة منخفضة الكربون – المشروعات على المستوى المحلي – اختيار المحاصيل و الممارسات الزراعية – أدوات مالية لمساعدة العملاء على إدارة المخاطر
المستوى المؤسسي (الإجراءات التي تؤثر على عمل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر و تمويلها).	إنبعاثات الكربون تمويل الكربون و تجميعه
مستوى الأنظمة (الإجراءات على الصعيدين الوطني و الدولي).	رصد تغير المناخ و استخدام المعلومات المتعلقة بتغير المناخ و إعانات مالية، و مناقشة السياسات و الإسهام فيها.

المصدر: المجموعة الاستشارية لمساعده الفقرا CGAP ، التمويل الأصغر وتغير المناخ التهديدات والفرص، مذكرة مناقشه مركزه رقم (53)، واشنطن، مارس 2009، ص 01 .

تستطيع الخدمات أن تساعد عملاء التمويل المتناهي الصغر على تخفيض انبعاثات الكربون، وذلك بتمكينهم من التحول إلى مصادر الطاقة التي تطلق غازات دفيئة ،أما مصادر الطاقة التي يستخدمها عملاء التمويل المتناهي الصغر في الوقت الحاضر فتستهلك في الطهي والإنارة بالمنازل ، وفي إفريقيا وحدها 200 مليون عائلة يمكن أن تتحول من استخدام الكيروسين للإنارة إلى منتجات الطاقة النظيفة ، وثمة مدخلان

[1] المجموعة الاستشارية لمساعده الفقراء(CGAP) ، **التمويل الصاغر وتغير المناخ** ، **التهديدات والفرص** ، مذكره مناقشه مركزه رقم (53) ، واشنطن ، مارس 2009 ، ص 01 .

رئيسيان للتمويل المتناهي الصغر فيما يتعلق بالطاقة النظيفة تستطيع من خلالها هذه المؤسسات النفاد والاستحواذ على أعداد كبيرة من العملاء الجدد وتنمية محافظتها عبر تقديم القروض مباشرة إلى الأسر، حتى يمكنها شراء أجهزة أثبتت قدرتها على توفير الطاقة ، كما يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر أن تتيح التمويل لأصحاب المشروعات الصغرى ممن يريدون أجهزة توفير الطاقة إلى الأسر المعيشية باعتبار ذلك هو مجال أعمالهم .

الإقراض للأسر المعيشية : تستطيع مؤسسات التمويل المتناهي الصغر، من خلال عملها مع موردي أجهزة توفير الطاقة المجربة (بحجم مناسب للأسر المعيشية) ألواح الطاقة الشمسية أو هاضمات الغاز الحيوي إن تتيح قروض للأسر من أجل شراء المعدات، وهكذا يمكن للتمويل المتناهي الصغر أن يكون حافزا للأسر المعيشية للتحول إلى مصادر الطاقة النظيفة والرخيصة[1] . لقد وجدت دراسة قام بها (موريس، وبنكي وغيرها 2007)، أجريت حول التمويل المتناهي الصغر من اجل الطاقة أن تمويل المستخدم النهائي يمكنه أن يكون لصالح المنتجات المنزلية إذا ما توافقت أقساط السداد مع أنماط الإنفاق على الطاقة القائمة، وتأتي معظم قصص النجاح المرتبطة بتمويل المستخدم النهائي من أجل الطاقة النظيفة من جنوب آسيا، حيث تحولت آلاف الأسر المعيشية من مصادر الطاقة القدرة كالخشب والفحم إلى مصادر النظيفة كموقد الطهور المحسنة أو هاضمات الغاز الحيوي أو المولدات التي تدار بالرياح، وتستطيع مؤسسات التمويل المتناهي الصغر، التي تعمل في مجال التمويل الزراعي أن تبحث عن فرص لعقد شراكات مع المؤسسات التي تشجع على الزراعة منخفضة الكربون. [2]

المستوى المؤسسي : لدى العديد من مؤسسات التمويل الأصغر رغبة في تخفيض بصمتها الكربونية (صافي الإنبعاثات التي تطلقها عملياتها التجارية) ، وذلك ببساطة لأنه الرأي الصائب و لأنه كذلك ينسق مع رسالتها وثمة أسباب أخرى بالطبع . يمكن أن يحسن تخفيض الانبعاثات من الصورة الذهنية للمؤسسة ، كما يمكنه أيضا أن يكون احد طرق تحفيز الموظفين على العمل بمزيد من الكفاءة ،ولا بد من التفكير الاستراتيجي لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر بشأن تغير المناخ ، حيث يجب أن يكون تغير المناخ جزء من التخطيط الاستراتيجي لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر، ويجب أن تشتمل هذه الخطط على خطوات ملموسة تتعلق بك إلى الأمرين التخفيض والتكييف ،وإذا كانت الخطة الإستراتيجية لأية مؤسسة لا تتصدى لتغير المناخ هذا وقت إعادة النظر فيها . ومن أبسط الطرق في هذا الجانب إجراء تحليل نقاط القوة و الضعف و الفرص و التهديدات فيما يتعلق بالمناخ حيث ينظر في نقاط قوة وضعف المؤسسة وما يتهددها من أخطار إزاء تغير المناخ ، وتحتاج مؤسسات التمويل المتناهي الصغر أن تظل على علم بآخر التطورات فيما يتصل انعكاسات تغير المناخ ، حتى يمكنها أن تكون باختيارات إستراتيجية حكيمة وعليها أيضا مناقشة

---

[1] نفس المرجع ، ص 07

[2] ياسين حريز، مرجع سبق ذكره ، ص ص 116 -117 .

السياسات و الإسهام فيها فهي ينظر إليها على أنها تمثل أعداد كبيرة من الفقراء ،ومن ثم فإنها تستطيع أن تضطلع بدور بارز في رفع درجة الوعي بتغير المناخ، أن مؤسسات التمويل متناهي الصغر لا يستطيع ولا يجب أي أن يتوقع منها أن تكون هي الشرطة البيئية للعالم ولكن ما يتخذه العالم من تدابير الاستجابة لتغير المناخ لا يرقى بعد لجسامة المشكلة، أما مناضرة مناقشات السياسات و الإسهام فيها فهما من الطرق، التي تستطيع جميع مؤسسات التمويل المتناهي الصغر تقريبا الإسهام من خلالها. [1]

[1] نفس المرجع السابق، ص 117.

خلاصة :

نستخلص من خلال دراستنا لهذا الفصل أن التمويل الإسلامي الأصغر يعتبر من أهم الوسائل الأكثر تأثيرا في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يعتبر أداة فعالة لمحاربة الفكر ووسيلة ناجحة في تمويل المؤسسات، فهو يقدم خدمات مصرفية متنوعة الفقراء وأصحاب الدخل المحدود وقد أصبحت التنمية المستدامة اتجاها فكريا في معظم دول العالم الصناعي والنامي على حد سواء.

الفصل الثاني

مساهمة التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد: يتناول هذا الفصل واقع التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في السودان والذي نحاول فيه تشريح واقع هذا التمويل باعتباره من أدوات التي اعتمدتها السلطات الرسمية في السودان لمحاربة الهشاشة الاجتماعية على غرار باقي دول العالم، و النهوض بالاقتصاد من أجل تحقيق النمو والتطور وذلك من خلال وضع مجموعة من المشاريع.

وعلى هذا الأساس تم تخصيص هذا الفصل لنتحدث عن التمويل الإسلامي المتناهي الصغر وواقعه في السودان، وذلك من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في السودان

- المبحث الثاني التنمية المستدامة في السودان

- المبحث الثالث : مساهمة التمويل الإسلامي المتناهي الصغر تمويل مشاريع التنمية المستدامة في السودان .

الفصل الثاني: مساهمة التمويل الإسلامي المتناهي الصغر

المبحث الأول: التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في السودان

نشير بداية إلى النظام المصرفي السوداني نظام إسلامي بالكامل، ويتكون من 21 بنكا وطنيا و 281 فرعا، وتساهم صيغ البيوع (المرابحة والسلم) بأكثر من 50 % من مبلغ التمويل لكل منذ 1996 بينما صيغ المشاركة والمضاربة التي تعتمد على توزيع الأرباح تستحوذ على 34% مما يعني أن البنوك الإسلامية لا تعتمد على صيغته المشاركة والمضاربة في التمويل بشكل كبير.

المطلب الأول: نشأة وتطور التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في السودان:

بدأت فكرة التمويل الإسلامية المتناهية الصغر في عام 1959 بواسطة البنك الزراعي السوداني والذي بدأ بتمويل صغار المنتجين خاصة صغار المزارعين، و بنك الادخار السوداني فى عام 1974 والذي يعني بتمويل المهنيين وصغار المنتجين في الجزيرة، و بنك الشعب السوداني في السبعينات، بنك فيصل الإسلامي في الثمانينات مع الحرفيين في نطاق المحدود. تجربة البنك الإسلامي حققت نجاحا مما جعلها تؤسس لفروع مخصصه في مجال تمويل صغار المنتجين ، بل أسست إدارة على مستوى الرئاسة تعنى بهذا النوع والذي عرف أخيرا بالتمويل الإسلامي المتناهي الصغر. والذي ميز تجربة البنك الإسلامي تقديم التمويل الإسلامي المتناهي الصغر عبر صيغ الإسلامية بالتركيز على صيغة المشاركة حيث كانت تمثل 60% من التمويل العام 1987 1988، هذه التجربة لم تستمر وتوقفت في أوائل التسعينات وأصبح البنك الإسلامي بنكا تجاريا تقليديا كسائر البنوك[1].

عدا ذلك لم تكن للسودان تجاره مصرفية واضحة للتمويل الأصغر بصوره أدق إلا أن بنك السودان في سياسته النقدية والتمويلية أشار إلى توظيف نسبة من موارد المصارف حيث حددت سقفا من المحفظة التمويلية للمصارف التجارية بتمويل مشروعات ، التنمية الاجتماعية والمشروعات الصغيرة وذلك اعتبارا من العام 1994م بنسبة 5%، عام 2000_7% ثم عام 2004 إلى 10% حتى وصلت النسبة إلى 12%في عام 2007 ولم يظهر مصطلح التمويل الإسلامي المتناهي الصغر بوضوح في السياسة التمويلية النقدية للبنك المركزي.

[1] د. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، **تقويم تجربه التمويل الأصغر الإسلامي في السودان**، دراسة حاله القطاع المصرفي والمؤسسات الاجتماعيه، المؤتمر العالمي للتامين الاقتصادي والتمويل الإسلامي والنمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، دوله قطر،2011،ص8.

إلا في العامين 2006 و2007 حيث جاء في العام 2000 في سياسة التمويل النقدية في البند(13) حيث ظهر برامج التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في السودان لتقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر للفقراء وصغار المنتجين وذوي الدخل المحدود، بواسطة مؤسسات ناشئة لم تتبع منهجا موحدا، ولذلك يمكن القول أنه توجد مؤسسات قليلة تقدم خدمات التمويل المتناهي الصغر وفق المناهج والمعايير التي تتبعها المؤسسات الدولية المتخصصة في هذا النشاط أي تقدم خدمات مالية متنوعة مثل تقديم القروض الصغيرة، والقروض المتكررة والتي يزيد حجمها تدريجيا، القروض الاستهلاك وتعبئة المدخرات، حفظ الودائع والتحويلات النقدية والتأمين الأصغر، ويمكن القول أن معظم المؤسسات العاملة في هذا المجال تقدم القروض الصغيرة فقط، تتفاوت درجات نجاحها في ذلك حسب طبيعة كل مؤسسة والمناخ الذي تعمل فيه.[1]

إلا أنه ما زالت معظم عمليات التمويل الأصغر تقوم بها المؤسسات والمنظمات الطوعية إلا انه وبعد أن شهد الجميع خلال السنوات الماضية بتمدد مساحة الفقر في السودان أولت الدولة اهتماما واضحا بالتصدي لهذه الظاهرة وذلك من خلال جهود الدولة في هذا الاتجاه والتي ظهرت منذ ألاستراتيجيه القومية الشاملة(1992_2002) والتي تضمنت جزءا خاصا بالتنمية الاجتماعية، يحتوي هذا الجزء على موجهات وأهداف وسياسات ترتكز على رعاية الأسرة الفقيرة ومساعدة الفئات الضعيفة ومحاربة الفقر وتهيئة وتنسيق كل الجهود الرامية في التنمية الاجتماعية وتحقيق الرفاه الاجتماعي، تتضمن الإستراتيجية التزام واضحا تم التعبير عنه في استهداف 2 مليون أسرة فقيرة بتوفير وسائل الإنتاج لها خلال عشر سنوات، واتفاقا مع توجيهات هذه الإستراتيجية تم إنشاء العديد من الصناديق الاجتماعية، والمؤسسات المناط بها مساعدة الفقراء وذلك بجانب إنشاء وزارة التخطيط الاجتماعي على المستوى الاتحادي(وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية)، كما أنشئ القطاع الاجتماعي بوزارة المالية الاتحادية هذا بالإضافة إلى تعيين تمويل التنمية الاجتماعية في السياسات التمويلية للبنك المركزي،فمنذ عام 1994 خصصت نسبة 5% من جملة القروض البنكية لتمويل هذا القطاع، وقد زادت هذه النسبة تدريجيا من خلال السنوات التي تليها، حيث وجه بنك السودان كل البنوك التي تخصص نسبة 12% من جملة قروضها لتمويل التنمية الاجتماعية وقد حددت منشورات بنك السودان الفئات التي تدخل في إطار التنمية الاجتماعية بالأسر المنتجة والحرفيين وصغار المهنيين.

[1] نفس المرجع ،ص 11 .

المطلب الثاني: مؤسسات التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في السودان

عرف بنك السودان المركزي البنوك والمؤسسات التي تعمل في مجال التمويل الأصغر 60 مقروءة مع المادة 5 من قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2003، ولائحة شروط الترخيص للمصارف التمويل الأصغر لسنة 2006 كالآتي:

1_ مصرف التمويل الأصغر: أي شركة للاستثمار التي تقدم الخدمات المالية الصغرى والادخار والتمويلات المحلية والخدمات المالية الأخرى.

2_ مؤسسة التمويل الأصغر التي تقبل الودائع: تعني المؤسسة المرخص لها من البنك بقبول الودائع من الجمهور بغرض تقديم خدمات التمويل الأصغر.

3_ مؤسسة التمويل الأصغر التي لا تقبل الودائع: تعني المؤسسة المسجلة لدى بنك السودان المركزي لمؤسسة غير مسموح لها بقبول الودائع التي لا تقبل الودائع أي منظمه تعمل على المستوى القومي و الولائي والمحلي أو الريفي أو منظمة مجتمع أو منظمة دولية أو منظمه خاصة أو منشاة كانت تمارس أو تخطط لممارسة أنشطة التمويل الأصغر، وفقا للشروط الواردة بنظام تسجيل مؤسسات التمويل الأصغر التي لا تقبل الودائع.[1]

ومن التعريف أعلاه يتضح أن المصرف هو الجهة المنوط بها تقديم الخدمات المالية الصغرى والادخار والتمويلات والتحويلات النقدية المحلية والخدمات المالية الأخرى التي يحتاج إليها الفقير النشط اقتصاديا و المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة تصريف أعمالها.

أما مؤسسات التمويل الأخرى من دون المصارف فقد تم تصنيفها إلى نوع مسرح له مقبول الودائع من الجمهور بغرض تقديم خدمات الإقراض وأخرى غير مصرح بها بقبول الودائع الطوعية من الجمهور ومن خلال سياسات بناء السودان التمو يلية لعام 2019 المادة (أ) البنك المركزي تعريف مؤسسات التمويل الأصغر حيث ورد في لائحة التنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر لسنه 2011 ما يلي:

[1] سلومة موسى يحيى بشاره، **التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حده الفقر في السودان**، دراسة تطبيقيه على مصرفي الادخار والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي السوداني، مذكره مكمله لنيل درجه الدكتوراه في الاقتصاد، جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا

1- مؤسسات التمويل التي تقبل الودائع ويقصد بها أي هيئه أو الشريعة أو منظمة غير مرخص لها من قبل البنك المركزي لمزاوله خدمات التمويل الأصغر ومتناهية الصغر لقبول ودائع الجمهور وفقا لما يحدده البنك.

2- مؤسسات التمويل التي لا تقبل الودائع يقصد بها أي هيئه أو شركه أو منظمه غير حكوميه أو اتحاد أو جمعيه تعاونيه إذا كان من الممكن القيام بأعمال تقديم خدمات التمويل الأصغر حيث نكون لدى البنك كم مؤسسة التمويل اصغر غير مسموح لها قبول الودائع المتعلقة بضمان التمويل؛

3- مؤسسات التمويل الأصغر الاتحادية هي مؤسسات التمويل الأصغر التي يحوز لها فتح الفروع في ولايات السودان الأخرى غير التي تنشا في مقرها الرئيسي وذلك بعد موافقة بنك السودان المركزي؛

4- مؤسسات التمويل الأصغر الولائية هي مؤسسات التمويل الأصغر التي تعمل في أي ولاية غير ولاية الخرطوم ؛

5- مؤسسات التمويل الأصغر المحلية والريفية هي مؤسسه التمويل الأصغر التي لا تعمل في ولاية الخرطوم أو عواصم الولاية[1]؛

6- الرابطة المصرفية التعاونية التي تعمل خصيصا لتقديم خدمات التمويل الأصغر يلاحظ أن بنك السودان المركزي كان أكثر دقه من خلال التعريف بمؤسسات التمويل الأصغر في السياسات التمويلية للعام 2011 من ناحية أنواع مؤسسات التمويل الأصغر حيث قسمها لمؤسسات تمويل اصغر اتحاديه وولائي ة ثم إلى محليه وريفيه، وذلك صنفها لمؤسسات تقبل الودائع من الجمهور وأخرى لا تقبل الودائع من الجمهور ولكن يجوز لها أن تتلقى الودائع المتعلقة بضمان التموين، بين مكتبه في سياسة التمويلية للعام 2008 لتحديد نوعيه من المؤسسات التمويل الأصغر مؤسسات تقبل الودائع من الجمهور وأخرى لا تقبل الودائع من الجمهور.

وهذا يدل على اهتمام بنك السودان المركزي بتطوير قطاع التمويل الأصغر وذلك بتشجيع مؤسسات تمويل الأصغر، البنوك والجمعيات والاتحادات والهيئة الناشطة في سوق التمويل الأصغر والتسهيل مهامه من خلال تعريفات وحدود واضحة أي مؤسسه تمويل الأصغر[2].

[1] البنك السوداني المركزي السياسات النقدية .
[2] سلوى موسى يحيى بشارة ،مرجع سابق ذكره ،ص -157-156 .

المطلب الثالث : حجم التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في السودان

الفرع الأول: حجم التمويل الإسلامي المتناهي الصغار عبر المسار في السودان يمكن توضيح حجم التمويل الإسلامي المتناهي الصغر عبر المسار في السودان من خلال الفترة 2014 2019 في الجدول التالي:

جدول (2): حجم التمويل الإسلامي المتناهي الصغار الممنوع بواسطة المصارف من 2014 2019

السنوات البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي التمويل المالي	44.320.7	53.456.7	67.688.6	102.927.7	143.751	203.102
المخصص حسب السياسة						
حجم التمويل الأصغر	2.055.0	2.692.0	2.914.0	6.197.0	8.798	8.917
حجم التمويل ذو البعد الاجتماعي	2.704.0	5.601.0	2.744.3	6.197.0	8.797.5	—
نسبة التمويل الأصغر من إجمالي التمويل ()	4.6	5.0	4.3	5.1	6.1	4.4
نسبة التمويل الأصغر دو البعد الاجتماعي من إجمالي التمويل ()	6.1	10.5	9.2	6.0	—	—

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك السودان المركزي من 2014-2019

يتضح لنا من الجدول (2) ارتفاع مستمر في إجمالي التمويل المالي حيث سجل في نهاية 2014 44,320,7 مليون جنيه ليرتفع إلى 102,927,7 مليون جنيه في نهاية العام 2017 بينما سجل ارتفاع كبير في نهاية 2019 إذ بلغ 203,12 مليون جنيه بينما حجم التمويل الأصغر نلاحظ عليه ارتفاع حيث سجل تسمين 55.0 2 مليون جنيه في نهاية العام 2014 ليرتفع في نهاية 2019 مليون جنيه؛

أما فيما يخص حجم التمويل ذو البعد الاجتماعي نلاحظ عليه ارتفاعا من اثنين فاصل 704 مليون جنيه في نهاية عام 2014 إلى 5.601 مليون جنيه في نهاية العام 2016 ليستمر في الارتفاع إلى 8,770,5 مليون جنيه في نهاية العام 2018؛

أما نسبه التمويل الأصغر في إجمال التمويل نلاحظ عليها تدبدب ونلاعب على نسبه التمويل الأصغر ذو البعد الاجتماعي من إجمال التمويل ارتفعت من 6.1%في نهاية العام 2014 إلى 10.5 %في نهاية العام 2015 ومنخفضة إلى 9.69 %في نهاية العام 2016 هل يستمر في الانخفاض إلى غاية 6.0% في نهاية عام 2017.

الفرع الثاني: التمويل الإسلام المتناهي الصغر عبر المؤسسات في السودان

الجدول :(3) مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر من 2014-2019 مليون جنيه

السنوات البيان	2014	نسبة المساهمة %	2015	نسبة المساهمة %	2016	نسبة المساهمة %	2017	نسبة المساهمة %	2018	نسبة المساهمة %	2019	نسبة المساهمة %
بنك السودان المركزي	195.0	50.0	219.0	39.8	217.0	21.3	169.0	18.9	226	15.8	226	11.2
صندوق الإنماء العربي	—	0.0	121.5	22.1	198.9	19.5	216.0	24.2	308	21.6	348	17.2
موارد ذاتية	47.1	12.1	94.1	17.1	331.3	32.5	—	—	—	—	—	—
المصارف	16.0	4.1	53.7	9.8	114.2	11.2	352.0	39.5	696	48.7	1.230	60.9
الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية .جدة.	98.8	25.3	41.0	7.5	133.3	13.1	155.0	17.4	199	13.9	216	10.7
الشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر	33.2	8.5	19.7	3.6	25.0	2.4	—	—	—	—	—ة	—
أخرى	—	0.0	0.6	0.1	0.0	0.0	—	—	—	—	—	—
الإجمالي	390.1	100.0	549.6	100.0	109.7	100.0	892.0	100.0	1430	100.0	2.020	100.0

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك السودان المركزي من 2014-2019

– ارتفع عدد مؤسسات تمويل الأصغر من 30 مؤسسة إلى 33 مؤسسة حيث تم التصديق لمؤسس ة شمال كردفان للتمويل الأصغر للتمويل الإسلامي المتناهي الصغر ومؤسس ه الخرطوم الزراعية للتمويل المتناهي الصغر من 35 مليون جنيه نهاية عام 2014 إلى 37 مليون جنيه بنهاية العام 2015.

_ ارتفع عدد مؤسسات التمويل المتناهي الصغر من 35 مؤسسه في العام 2015 إلى 34 مؤسسة في العام 2016، كما ارتفعت المساهمة الرأسمالية الممنوحة من بنك السودان المركزي لمؤسسات التمويل المتناهي الصغار 37 مليون جنيه بنهاية عام 2015 إلى 39 مليون جنيه بنهاية عام 2016 بمعدل 5.4%

_ ارتفاع إجمالي رصيد التمويل المتناهي الصغار الممنوح بواسطة مؤسسه تمويل متناهي الصغر العاملة من624.3 مليون جنيه بنهاية عام 2016 بمعدل100.7%.

_ ارتفاع عدد مؤسسات التمويل المتناهي الصغرى العاملة من 830 مؤسسة في عام 2017 إلى 44 مؤسسه في عام 2018، كما ارتفع إجمالي رصيد التمويل الممنوع بواسطة هذه المؤسسات من 3.595.0 مليون جنيه عام 2017 الى5.733.7 مليون جنيه بنهاية عام 2018 بمعدل61.7%

_ارتفع عدد مؤسسات التمويل الأصغر العاملة من 44 مؤسسة في عام 2018 إلى 46 مؤسسة في عام 2019 أي معدل 4.5%. كما ارتفع إجمالي رصيد التمويل الممنوح بواسطة هذه المؤسسات من 1.430 مليون جنيه عام 2018 إلى 2.020 مليون جنيه بنهاية عام 2019 بمعدل 41.3% بينما بلغت مساهمة من صندوق الإنماء العربي و الشراكة مع بنك التنمية الإسلامي –جدة–6.7%و2.8%على التوالي .

المبحث الثاني :التنمية المستدامة في السودان

المطلب الأول: الجهود التنموية في السودان

القطاع الزراعي في هذا المجال تم إعداد خرائط تحدد الاستخدام الأمثل لولايات الشرق الثلاث كسلا القصارف، البحوث البيطرية ورفع الإنتاج في القطاع الزراعي بهدف زيادة الإنتاجية، أيضا تم اكتمال محجر البيطري بور تسودان وتشييد منشات محجر بيطري سواكن ، والاستمرار في تأهيل مصانع النسيج، وتأهيل طلبات هيئه الوسطي الزراعية وتركيب وحدات ري مشاريع المناصير والاستمرار في تأهيل الطلبات التعويضية لخزان خشم القربة، والاستمرار في مشاريع تعليه خزان الرصاصي ، والتحويل من الديزل للكهرباء، في عدد 29 مشروع بالولاية الشمالية.

من الجهود المبذولة للتنمية للفترة من 2005 2016 في السودان أيضا اكتمال الطرق الزراعية بولاية النيل في الأزرق بطول 8 كيلو متر، أيضا اكتمال سد كتم بولايةِ شمال دارفور، مشاريع حصاد المياه للري والزراعة والرعي.

في مجال نهوض بالزراعة تم توفير بذور محسنه لولاية دارفور، نهر النيل، الشمالية، الجزيرة، القضارف، مشروع الدفوفة وكوكا، أيضا تم توفير متورات لمشروع إمداد الغرير و تنقاسي الكبرى، أيضا الجهود التنموية تأهيل مشاريع القمح بولاية الشمالية ونهر النيل من خلال التوسع الأفقي في بنيه المشاريع المروية، ثم أيضا اكتمال تأتيك وحدات تنفيذ مشروع الأحواض المائية للاستزراع السمكي[1].

شهد القطاع الزراعي تدهور بيئي خطيرة جراء القطع الجائر للغابات والتدهور البيئي والتغول في أراضي المراعي لزيادة المحاصيل الزراعية بهدف زيادة الصادرات منها، فلا تجعل ذلك التصحر والجفاف واثر ذلك على التوازن البيئي من حيث تأثيره على الحيوانات والطيور البرية التي انحصرت إعدادها بشكل ملحوظ، وقد قامت الدولة بإنشاء المحميات الطبيعية لحماية الحيوانات والطيور البرية في كل من الدندور و غابه المشط بالخرطوم.

[1] **مختصر تقييم الخطة الخمسة الأولى 2007 2008** ،الأمانة العامة للمجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي، مطابع السودان العملة المحدودة، فيفري 2012 ،ص 10.

هذا القطاع الذي يلعب دورا هاما في الاقتصاد حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي للأعوام 2000 2005 على التوالي، 46.3% 45.6 % 46% 44% 40% 39% ، مساهمه بمتوسط معدل الانتاج43.5% من الناتج المحلي الإجمالي, وكانت اكبر المساهمات من قطاع الثروة الحيوانية حيث بلغت 21 %في المتوسط, وكان يمكن ان تحقق معدلات اكبر لولا الحرب الدائرة وعدم الاستقرار في إقليم دافور والذي يساهم ب 20 %من الثروة الحيوانية[1].

الجهود التنموية في مجال التعدين والمعادن: تطور العمل في إنتاج المعادن وأجريت العديد من المسوحات الأساسية في الذهب ومعادل البناء مثل الرخام والجبس، وقد أثبتت الدراسات والبحوث البيولوجية في مناطق عديدة من السودان تشمل جبال البحر الأحمر وجنوب النيل الأزرق وشمال السودان وحتى عط برة شرق وغرب الميل وشمال وجنوب ترك نا وجنوب دارفور ومناطق متفرقة من البلاد(بلغ الإنتاج السنوي للذهب خلال 2000 – 2005 6,5 طن 8.5 طن) ، واجهت هذه الجهود التنموية في قطاع التعدين العديد من الصعوبات منها:

- عدم وجود البنيق التحتية من طرق مياه؛
- ارتفاع تكلفه الإنتاج لارتفاع تكلفه الكهرباء والترحيل؛
- أحجام القطاع الخاص في الاستثمار في قطاع التعدين؛ [2]

[1] وزاره المالية، **أداء الاقتصاد السوداني من 2000- 2005**،ص1 .
[2] نفس المرجع ،صفحه 50.

القطاع الصناعي: يمثل القطاع الصناعي الركيزة الأساسية للانطلاق الاقتصاد باعتباره المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية ويعتبر الاستثمار في الصناعة التحويلية هدفا قوميا ومصدرا لاستغلال الموارد المتنوعة الهائلة التي تزخر بها البلاد لتنفيذ مشاريع وبرامج تنموية وتوزيع مصادر الدخل وتوفير فرص عمل وتحقيق قيمة مضافة ومقدره.

يعتبر السودان من الدول التي تتوفر فيها مختلف الثروات الزراعية حيوانيه ونباتيه إضافة إلى الثروات المعدنية أو الطبيعية مما يعني توفر كل عناصر التنمية والتطور للحصول على عائد كبير بدلا من معالجة هذه الثروات الصناعية حيث يتم تحويل منتجات الأولية إلى منتجات صناعية ذات قيمة عالية للاستخدامات النهائية والوسيطة وبالتالي توفير فرص عمل وقدرة تنافسية عالية، رغم العقبات التي اعترضتها شهادة الصناعة السودانية تطورا ملحوظا يبلغ عدد المنشآت العاملة في قطاع الصناعة التحويلية أكثر من 24 ألف منشأة موزعة على ولايات السودان المختلفة ويبلغ عدد الأنشطة الصناعية الرئيسية 24 نشاطا و 82 نشاطا فرعي حسب التصنيف المبدأ المعياري الدولي، أهم الأنشطة تشمل صناعة الأغذية والمشروبات وصناعة النسيج والملبوسات والأحذية والصناعات الكيميائية والدوائية صناعة الاسمنت مواد البناء صناعة الطباعة والتغليف والصناعات الهندسية[1].

سهم القطاع الصناعي بنسبة قدرها 50 بالمائة في الناتج المحلي وفي مجال صناعة الأغذية والمشروبات كانت الجهود التنموية متمثلة في:

منتجات السكر و الزيوت النباتية و المكان و التعليب و المياه الغازية و الحلويات و البسكويت، المركزان،تجفيف البصل و العصائر و السجائر النشأة و الجلوكوز، بلغت في هذا القطاع 17007 منشأة صناعية صغيرة و كبيرة تشكل 70 % من إجمالي الصناعات التحويلية وتستخدم حوالي 57% من إجمالي القوى العاملة في الصناعة بنسبة مساهمة 46 % من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية بنسبة 6.2% في الناتج المحلي.

[1] مزدلفة مختار محمد أحمد، مرجع سبق ذكره ص 89

في مجال صناعة السكر ثم الآتي :

تم إعادة تأهيل شركات السكر للوصول للطاقة القصوى وبلغت الطاقة التصميمية حوالي 655 ألف طن ،أيضا اكتمل مشروع مصنع الأعلاف ومصانع الألبان شركة سكر كنانة ، وأيضا تم إنتاج الايثانول كطاقة بديلة للوقود السيارات .

في مجال صناعة الزيوت النباتية : تم في هذا المجال الآتي :

صناعة الزيوت من الصناعات التي تحقق قيمة مضافة عالية جدا .

تعتمد الصناعة على بدورة القطن ، الفول السوداني، وزهرة الشمس، السمسم الذرة الشامية، الصويا.

وبلغ عدد المعاصر العاملة 30 معصرة ، هناك حوالي (145) معصرة مركبة .

في مجال صناعة الجلود تم الآتي :

قطاع الجلود من القطاعات ذات الميزة النسبية والأولوية فقد تم إنشاء الحاضنة التكنولوجية للجلود وهو مشروع مشترك مع جامعة السودان ، بلغ عدد المدابغ في السودان (20) مدبغة حديثة و (300) مذبحة تقليدية منتشرة بالبلاد ، كما توجد منشآت تعمل في تصنيع المنتجات الجلدية يبلغ عددها أكثر من(500) منشأة .

بلغ عدد المصانع (3) مصانع كبيرة و (13) متوسطه وصغيره وعدد (320) ورشة بلغت طاقتها الإجمالية 13 مليون جوز.[1]

في مجال صناعة الاسمنت : بدله الجهود التنموية التالية :

تعتبر صناعة الأسمنت من الصناعات الهامة والرئيسية ويتميز الاسمنت السوداني بالجودة والإقبال عليه مقارنة بالمستورد ، تم تأهيل مصنع عطبرة مما أدى إلى رفع الإنتاجية ، وتمت صيانة بعض المصانع مما أدى إلى زيادة معدل النمو إذ تجاوز 20%.

[1] نفس المرجع ص70_ 71

في مجال صناعة الأدوية : إنشاء الشركة العامة للأدوية وشركة كليماس ومصنع أيلي ومصنع وفرة فارما مصنع الشفاء للأدوية ، ارتفع عدد المصانع ليصل إلى 25 مصنعا ينتج أكثر من 60 عقار ، و 185 مستحضرا و مصنعين للمحاليل الوريدية و3 مصانع لإنتاج الغازات الطبية .

في مجال الصناعة الكيميائية بذلت الجهود الآتية :

تعتبر الصناعة الكيميائية من الصناعات الحديثة التي تقوم بتحويل المواد الأولية التدوينة إلى منتجات مصنعه محققة بذلك قيمة مضافة عالية ، حيث لبت احتياجات ومتطلبات السوق المحلي (البوهيات ، الأدوية ، البطاريات الجافة ، الكبريت، منتجات البلاستيك والإسفنج) . هناك نمو مضطر في قطاع البتروكيمياويات بعد اكتشاف البترول، وارتفعت المنتجات بتنوع الطلب وزيادة الإنتاج وصاحب ذلك تطورا هائلا في المواصفات الفنية وخصائص المنتجات مما ساعد في استخدامها في الصناعات الأخرى ،جوده ونوعيه البوجيهات المصنعة تناسب أسعارها وتمكنت من تغطية السوق.[1]

المطلب الثاني: الأهداف الإستراتيجية للتنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعه من الأهداف التي يمكن تلخيصها في ما يلي :

1- مقابله الاحتياجات الأساسية للتنمية الإنسانية بالتوسع الراسي والأفقي في التعليم والخدمات الصحية والمياه الصالحة للشرب و المحافظة على البيئة استئصال البلهارسيا والملاريا ومرض نقص المناعة والأمراض المستوطنة

2- تحقيق النهضة الزراعية بالإصلاحات الثانية :

- تحقيق البيئة المواتية للإنتاج الزراعي وتطوره المستدام ومن ذلك بنيتها التحتية
- رفع القدرات لدى المنتجين؛
- توزيع الخدمات المساندة لهم؛
- تطوير وتحديث النظم الزراعية؛

[1] نفس مرجع سابق ص 72

- حماية وتنميه الموارد الطبيعية؛
- دفع التصنيع الزراعي؛
- استغلال الطاقات المعطلة في القطاعين الزراعي والصناعي؛

3- توجيه الدفاع والأمن في خدمه التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودرء الكوارث.

4- تعزيز الرعاية والتأهيل للمرأة للمشاركة الفاعلة في التنمية المستدامة.

5- الاستغلال الأمثل للمواد الاقتصادية بما يحقق التوازن بين متطلبات البيئة ومتطلبات الاقتصاد من عمليات إنتاج واستهلاك.

6- تمتين الترابط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين البيئة والتحوط ضد التدهور البيئي ومحاربه التصحر والمحافظة على الغطاء النباتي.

7- دعم البنيات الأساسية للسياحة البيئية والثقافية وجعلها جاذبه للاستثمار ونشر ثقافة السياحة.[1]

8_ تأكيد مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ أهداف الإستراتيجية وتشجيعه على تطوير قدراته وكفاءته المالية و الإدارية والتنظيمية بما يتناسب والتحديات المحلية والعالمية.

9_ حسن استغلال التقنيات الحديثة ذات الصلة بالإنتاج الزراعي والصناعي.

10 تحقيق التوازن في استخدام الموارد لضمان استحقاق الأجيال القادمة فيها.

11 مساعده الولايات على إعداد الخرائط الاستثمارية والتخطيط للتنمية ضمانا التنمية المتوازنة وعدالة توزيع الخدمات.[2]

[1] مزدلفة مختار محمد احمد، **دور الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والاقتصادية في التنمية المستدامة في السودان** (دراسة حاله الخرطوم 2007 - 2016) ، مذكره لنيل درجه الماجستير في كلية الدراسات العليا ، قسم الاقتصاد،جامعة النيلين ، الخرطوم ، 2019 ، ص 15 .

[2] نفس المرجع، ص 52

المطلب الثالث : مشاكل و معوقات التنمية المستدامة في السودان:

أهم معوقات التنمية المستدامة تتمثل في معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تتمثل فيما يلي :

معوقات التنمية الاقتصادية في السودان:

عاش السودان فترة من الزمن في ضمور اقتصادي عميق مما أدخل عليه تقاليد وعادات يعتمد عليها الاقتصاد السوداني وهي :

1-**الاعتماد على القطاع الزراعي** : يعتبر القطاع الزراعي الركيزة الأساسية في الاقتصاد السوداني في حيث ساهم بحوالي 40 % من الناتج المحلي الإجمالي ويعتمد الاقتصاد السوداني على الزراعة التقليدية خلاصة القول أن الاعتماد على القطاع الزراعي وحده غير مجد لإنجاز التنمية في السودان بل يجب تطوير القطاعات الصناعة والتجارة من خلال التكامل القطاعي يمكن الحصول على تنميه شامله .

2-**عدم الاستقرار الاقتصادي** : وعدم الاستقرار أدى إلى التدهور في مجالات الإنتاج المختلفة، حيث تدهور الإنتاج في القطاع الزراعي والذي يساهم بحوالي 50% تعرض لهزات عنيفة تمثلت في الجفاف والتصحر بالإضافة إلى المعوقات الخاصة بالقطاع الزراعي والمتمثلة في تدهور البيئة الأساسية لهذا القطاع متهالك الآلات والمعدات وتوقف اغلب هذه المعدات عن العمل وحاجتها إلى الصيانة وكذلك أدى ضعف التسويق واتباع سياسات تسويقية لا تهتم بالمنتج المحلي إلى ضعف الإنتاج. [1]

3-عدم الاستقرار السياسي : أدى عدم الاستقرار السياسي إلى طرد الاستثمارات المحلية والأجنبية، وأدى كذلك تنفيذ سياسات الخطط الاقتصادية المرسومة حيث شهد السودان منذ الاستقلال ثلاثة نظم عسكرية وثلاث عهود ديمقراطية مما أدى إلى الكلمات السياسية وتأثيرها للعالم.

الخارجي والداخلي مما كان له دور كبير على تدفق العون الخارجي ورؤوس الأموال الخارجية ، والتي تميل إلى الاستثمار في البيئات المستقرة ، ويعمل كل وضع سياسات جديدة، وتمكين نفسه مما يضيق الفرصة على المواطنين في حرية والتعبئة والشعور بالانتماء للوطن وفتح أبواب الحرية والممارسة الديمقراطية حتى يمكن للمواطن الإنتاج والإبداع واحداث التنمية .

---

[1] أبو بكر عثمان عبد الله ، **اثر معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على شرق السودان (دراسة حاله ولاية كسلا)** ، بحث مقدم لنيل درجه الدكتوراه في كليه الدراسات العليا، قسم الاجتماع والانثروبولوجيا و الخدمات الاجتماعية ، جامعة النيلين ، الخرطوم ، 2017 ، ص 145 .

4- **الحرب الأهلية** : على إهدار الموارد البشرية والمالية والشخصية حيث كان يمكن أن تستغل هذه الموارد و المبالغ المهدرة في الحرب في إقامة مشاريع الإنتاج وقيام البنيات الأساسية .

5- **المشاكل الاجتماعية** : نقص البيانات الإحصائية في الدول النامية يجعل من الصعب التحكم والحكم على سلامة القرارات التي تنفذ على مجالات الإنتاج والاستثمار ويؤدي ذلك إلى تردد المنظمين في قبول القيام بالمشروعات المختلفة.

6-**تزايد العجز في ميزان المدفوعات** : ارتفاع معدل التضخم حيث بلغ 160% عام 1996 م، أضعاف القدرة على الاستيراد وارتفاع معدل خدمة الديون الخارجية .

7- **فقر السودان وعجزه عن سداد أعباء ديونها** : مما أدى ببعض الدائنين بالتوقف عن التعامل مع السودانيين لأنه غير مؤهل للاستفادة من الديون.[1]

معوقات التنمية الاجتماعية في السودان :

✓الفقر و الأمية ما زالت تشكل تحديا كبيرا للدولة معوق رئيسي في كثير من القوانين والسياسات ذات الصلة بحقوق الإنسان على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت ومازالت تبذل في هذا المجال ،

✓ نظره المجتم ع الدولي وتركيزه الدائم والمستمر على الحقوق المدنية والسياسية في الدول أدت إلى وجود كسور في الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

✓ الديون الخارجية وعدم استفادة السودان من امتياز الإعفاءات من الديون الخارجية .

✓الحصار الاقتصادي العقوبات الأحادية ، وأثرها على تمتع السودانيين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الأثر السالب والكبير لها على الاقتصاد الوطني في وقت الذي يسعى السودان فيه إلى تنفيذ كافة التزاماتها الدولية والإقليمية .

✓ في مجال التعليم هناك أيضا العديد من التحديات على الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق وهي بالإضافة إلى الفقر والأمية التي سبق الإشارة إليها ، ضعف قدرات المؤسسات التعليمية ذات الصلة وخاصة فيما يتعلق بالتخطيط والتمويل ووضع الميزانيات وإعادة تأهيل المرافق المدرسية. [1]

[1] نفس مرجع ، ص 146 .

وهناك العديد من المشاكل التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تنحصر في الآتي :

1- يعد السودان كغيره من الدول النامية يعاني من نقص في رأس المال وهي المشكلة الأساسية التي تقف أمام تقدم وتطور الدول . سابقا بذلت مجهودات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعي رغم اللجوء قبل السبعينات إلى الإقراض من المؤسسات المالية الدولية ، الإقليمية ، البنوك التجارية ، بالإضافة للحصول على المنح والهبات من الدول الصناعية ، منظمه الأمم المتحدة والمنظمات القومية الأخرى .

2-يعتمد السودان في تجارته الخارجية على إعداد قليلة من المنتجات تجعله عرضة لتقلبات الأسعار العالمية والتقلبات المناخية . يتم التخلص من هذه المشكلة بالتوسع في الصناعات التي تقي لحاجة السوق الداخل بعد توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل وهي تعتبر أكبر المشاكل التي تواجه السودان الذي يعاني من ضعف مصادر التمويل .

3- أن الإنسان هو الثروة الحقيقية لأي أمة ، وأن الهدف الأساسي هو صنع البيئة الملائمة للسكان لكي يتمتع بحياة كريمة حتى يتمكن بواجباته نحو التنمية بالصورة المثلى .

على الرغم من أن الحكومة قد رفعت ووافقت على الأهداف التنموية للألفية كموجة للتنمية الاجتماعية في البلاد إلا أن الأداء في هذا الصدد كان بطيئا وعلى وجه الخصوص الانخفاض الحاد في الإنفاق على القطاعات الإنتاجية .

4- يعتبر السودان غني بالموارد كالبترول ،والمعادن ، الغابات الأسماك والحياة البرية لكن هذه المواد غير مستخدمة بالصورة المثلى.[2]

---

[1] عبد العظيم المهل ، **التنمية الاقتصادية والتخطيط اقتصادي** ، الخرطوم ، جامعة السودان 2007 ص 27 .

[2] الطاهر عبد الله احمد نورين ، **العولمة والتجارة الخارجية للدول النامية** ، الخرطوم ، الدار السودانية للطباعة، 2009 م ، ص 123 .

المبحث الثالث : مساهمة التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تمويل مشاريع التنمية المستدامة في السودان

لقد كان تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية هاجسا المجتمعات البشرية في شتى بقاع العالم، كان لابد من استحداث وابتكار آليات تنموية جديدة تعمل على المساهمة في تحقيق هذه الغاية التي يعمل عليها كل خبراء التنمية والممارسين حول العالم. حيث يمكن لهذه الآليات توفير قدر معقول من التنمية المستدامة والمستمرة في المجتمعات عموما والمجتمعات الريفية على وجه التحديد.

المطلب الأول : أهم المؤسسات المصرفية التي تقدم خدمات التمويل الأصغر في السودان :

الفرع الأول : مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية

أولا : تعريف المصرف : إنشاء مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية عام 1996م ، استنادا البنك الادخار السوداني (1974 1995) وهو مؤسسة مصرفية متخصصة في التمويل الأصغر و تمويل المشاريع ذات البعد الاجتماعي ، بالإضافة إلى ممارسة كافة الأعمال المصرفية الأخرى عبر شبكة قوامها 53 فرعا وتوسلا و 72 صرافا آليا منتشرة في جميع ولايات السودان[1].

ثانيا : أهداف المصرف : تكمن أهداف المصرف في ما يلي :

1- تخفيف حدة الفقر وتحسين الوضع المعيشي لمحدودي الدخل.

2- نشر وتنمية الوعي الادخار والمصريين.

3- التنسيق مع المؤسسات والمنظمات التي تعمل في مجال مناهضة الفقر من خلال عمل مصرفي مؤسسي توظف مواردها لأغراض التنمية وخدمة كل القطاعات المجتمع.

4- القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية التجارية والاستثمارية من أجل توفير الموارد وتوظيفها لأغراض التنمية الاجتماعية والمساهمة في مشاريع التنمية الزراعية والصناعية.[2]

---

[1] - صابر محمد الحسن ، **التمويل الأصغر** ، على الرابط :
Http://www.ssdbank.com/financingform.php
تاريخ الإطلاع: 10.06.2021 ص 7.

[2] موقع مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية،
http://www.ssdbank.com/financingform.php

الفرع الثاني : بنك الأسرة :

أولا : تعريف بنك الأسرة : نشا البنك بمبادرة من القطاع الخاص ولقي دعما من الحكومة ، باعتبار البنك أداره فاعله في برنامج مكافحة الفقر، لذلك سجل البنك شركة مساهمة بين القطاع العام والخاص.

وهو مؤسسة مصرفية اقتصاديه واجتماعيه متخصصة في مجال خدمات التمويل الأصغر ، يمتلك رؤيا في المساهمة بفعالية في تقديم خدمات ماليه جديدة ومتنوعة مستدامة متاحة للفئات المستهدفة، تكون مناسبة لهم وتساهم في تحسين ظروفهم[1].

ثانيا : أهداف بنك الأسرة:

- المساهمة في برامج خفض الفقر
- توفير فرص العمل وسط الشرائح المستهدفة
- إعلاء قيم العمل والإنتاج في المجتمع
- تنشيط الفئات المستهدفة في حركة الحياة الاقتصادية والاجتماعية
- رفع الوعي الادخار وسط الشرائح المستهدفة
- استقطاب الموارد المحلية والخارجية لإعادة توظيفها لصالح الفئات المستهدفة.[2]

الفرع الثالث: ديوان الزكاة السوداني:

أولا : تعريف ديوان الزكاة: عرف بالمادة (⅗) من قانون زكاه لعام 2001 على أنه هيئة مستقلة وصرفا و ديوان الزكاة في الولاية يخضع لإشراف م جلس أمناء الزكاة الولائي وهو في نفس الوقت خاضع في كل الأمور المتعلقة بأي شان اتحادي لإشراف الديوان الاتحادي.[3]

ثانيا : أهداف ديوان الزكاة :

كما ورد في قانون الزكاة لعام 1990 يهدف ديوان الزكاة إلى الأتي :

تاريخ الإطلاع: 10.06.2021

[1] - بنك الأسرة ، **التقرير السنوي 2010** ، ص 7.

[2] موقع وحده التمويل الأصغر على الرابط /ds.vog.ufm.www//:ptth
تاريخ الاطلاع 10.06.2021.

[3]النور محمد موسى النور، **دور ديوان الزكاة في تنميه المجتمع المحلي في السودان (دراسة ميدانيه على ولاية جنوب دارفور بمحليه نيبال) مذكره لنيل شهادة الدكتوراه في تنميه المجتمع**، كليه الدراسات العليا، جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2019, ص 9.

1- أهداف الديوان ليست مقتصرة على جمع الزكاة وتوزيعها وإنما تجمع الدعوة والإرشاد لأهمية زكاة أحكامها بين الناس وإشاعة روح المحبة والإخاء بين الدافعين والمستحقين.

2- أن تتولى الدولة ولاية الزكاة جبايتها وتوزيعها ومع ذلك لا بد أن تترك الدولة لدافع الزكاة الجزء يوزعونه لأقاربهم.

3- أن يجتهد الديوان والدولة ولاية على تكثيف الجهد الإعلامي لبيان أهمية الزكاة وإظهار وظائفها المختلفة.

4-أن توزع الزكاة على أسس محليه وإقليميه ومركزية ، يتم تحديد النسب اللازمة بعد الدراسة.

5- الاستعانة بالجهد الشعبي في جمع وتوزيع الزكاة وإصدار الموجهات واللوائح التي تنظم ذلك.

6- الاهتمام بالمعلومات وعمل دراسات جدوى لإمكانية إنشاء بنك للمعلومات وما يلزم ذلك.

7- أن يعمل الديوان على الاستفادة من الباحثين الاجتماعيين لإجراء الدراسات اللازمة.

8- العمل على إعداد وإصدار لائحة ماليه وإداريه تراعي خصوصية الزكاة جمعا وتوزيعها.

9- أن تنشئ مكاتب الزكاة بصورة تعطي الأقاليم والمركزية على أن يتم تحديد النسب اللازمة بعد الدراسة[1].

المطلب الثاني : مساهمه التمويل الإسلامي المتناهي الصغار في تحقيق البعد الاقتصادي :

الفرع الأول : مشروع الزهراء لإنتاج البيض في ولاية نهر النيل :

هو مشروع شراكة بين المصرف ومنظمه الغيث الخيرية وشركه « كورال للدواجن » ، لإغراض الاستفادة القصوى لتطوير المنتجات وإيجاد فرص التسويق وتدريب ألعماله بالمشروع لإنتاج بيض الماندا وفقا لمواصفات عاليه الجودة أن تم تمليك المستفيد عدد 180000 دجاجه لتوفير بيض المائدة بولاية نهر النيل. وذلك بإنتاج يوم قدره : 5400 طبقا وقد توفر مشروع عدد 600 فرصه عمل دائمة بالمشروع للمرأة وقد تم وتمويل المنظمة لأكثر من خمس دورات بواسطة المصرف مع القطاع الخاص ممثلا في شركه كورال المتخصصة في صناعه الدواجن في السودان، إذ بلغ حجم تمويل أصول المشروع مبلغ 11000000 جنيه

[1] عيسى محمد محمود، **دور ديوان الزكاة في التنمية المحلية (دراسة حاله محليه الأمير بمحافظه امبده ، ولاية الخرطوم) مذكره لنيل شهادة ماجستير في العلوم في الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية** ، جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا ، جمهوريه السودان 2003 , ص 15.

و رأس المال تشغيل لمستفيدين مبلغ 7,8 مليون في الدورة الواحدة، ويعتبر هذا المشروع نموذجا للتشبيك بين القطاع العام والخاص و المجتمع (ppc)[1].

الفرع الثاني : المشروع السوداني لترقية إنتاج و تسويق الصمغ العربي بتمويل من الإيفاد ومؤسسات التمويل الأصغر بالولايات :

تم تمويل المشروع السوداني لترقية إنتاج وتسويق الصمغ العربي من قبل الإيفاد و صندوق دعم المانحين، والجهة المنفذة هي الهيئة القومية للغابات وبعض مؤسسات التمويل الأصغر بالولايات المستهدفة[2].

تم تنفيذ الأنشطة المجتمعية في ثمانية محليات في ولايات النيل الأزرق ويسار والنيل الأبيض وشمال كرد فان. وجنوب كرد فان والهدف الإنمائي للمشروع هو زيادة الإنتاج والدخل لصغار منتجي الصمغ العربي بهذه الولايات.

انتهج المشروع تجربه جديدة في مجال التمويل الأصغر ارتكزت على بناء قدرات الجمعيات والتي تم اختيارها وفق شروط ومعايير دقيقه وتدريبها على التمويل الأصغر وفتح الحسابات وكان الهدف تحويل الجمعيات لمؤسسات محليه ، ريفيه للتمويل الأصغر تقوم بتسليف الأعضاء من حساب الجمعية وفق اتفاق وشروط محدده ، إلى إن التنفيذ الفعلي بدا في شكل تمويل الأصغر عبر البنود لعدد من الجمعيات من تلك المحليات في مجال إنتاج الصمغ العربي ، تدار تلك القروض بطريقه المال الدوار ، في الربع الأول من العام 2012 م ، وصل المتوسط نسبه سداد القروض إلى 56 % لكل الجمعيات وقد تم أضافه جمعيه جديدة لتنفيذ من التمويل الأصغر حيث وصل عدد الأسر فيها إلى 512 تمثل النساء فيها نسبة معينة وقد توقف بسبب عدم توفر موارد للمشروع خصوصا في فترة الجفاف وختاما، ولكي يلعب الصمغ العربي دور المنتظرة منه في دعم الاقتصاد السوداني لابد من الاهتمام بصغار المنتجين في ولايات حزام الصمغ العربي والعمل على تفعيل سلاسل القيمة حتى يتم تعظيم العائد للمنتج الرئيسي لهذه السلعة الحيوية[3].

---

[1] الزين عمر الحادو ، **أفضل الممارسات في مجال الشراكة و المسؤولية المجتمعية للمؤسسات والمصاريف الإسلامية** ، ورقة مقدمة للمؤتمر العالمي للشراكة و المسؤولية المجتمعية للمؤسسات المالية و المصاريف الإسلامية ، الدوحة ، قطر ، 2018 , ص 5-6.

[2] أسماء عبد الرحمن خيري ، **التمويل الأصغر** ، مجله التمويل الأصغر ، العدد (5) سنه 2019 ، ص 05.

[3] نفس المرجع السابق، ص 6.

2 أسماء عبد الرحمن خيري ، **التمويل الأصغر والتجارة الالكترونية لمحاربه الفقر**، مجله التمويل الأصغر، وحده التمويل الأصغر بنك السودان المركزي، العدد 2 جوان 2019 ، ص 21

يهدف المشروع إلى ربط صغار المزارعين بالأسواق التمويل والإرشاد والتأمين ، و يستهدف المشروع المزارعين التقليديين في القطاع المطوي للزراعة التقليدية ، بغرض تحويل صغار المزارعين من متلقين للإعلانات إلى مرحله الإنتاج والاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى تحقيق أرباح وذلك عن طريق ربطهم بالأسواق عبر التمويل والتامين بالإضافة إلى خدمات الإرشاد الزراعي وإجمالي المزارعين بالمشروع خلال الفترة من 2012 - 2015 45245 مزارع بمبلغ 12.9 مليون جنيه[1].

المطلب الثالث : مساهمه التمويل الإسلامي المتناهي الصغار في تحقيق البعد الاجتماعي :

تسعى السودان للنهوض بقطاع الصحة ومحاربه الفقر والرقي بمستوى التعليم من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية لبلوغ هذه الغاية ندرج بعض المشروعات في ما يلي :

الفرع الأول : مشروع كهرباء كره محليه شرق سنار:

1-1-نبذه تاريخيه عن المنطقة: تقع محليه شرق سيناء في الجزء الشمالي الشرقي لولاية سنار ، حيث يحدها من الجانب الشرقي ولاية القضارف ومن الجنوب بمحلية سنار ، ومن الشمال والغرب تحد بولاية الجزيرة وتتألف المنطقة من مجموعه من القرى والفرقان ، ويبلغ عدد سكانها حوالي 230 إلف نسمه. وتعتبر المنطقة من المناطق الأقل نموا ويحترف غالبيه سكانها حرفتي الرعي والزراعة، ويوجد بتا رابع اكبر مشروع زراعي قومي في السودان وهو مشروع السوكي الزراعي[2].

2-1- الشراكة بين بنك السودان المركزي ومصرف المزارع التجاري

بعد انطلاق قطاع البرنامج التجريبي للتمويل الأصغر وتشجيعه للمصارف لتبني السياسات الجديدة للتمويل الأصغر فقط دخل بنك السودان المركزي في عمليات تمويلية بمختلف الصيغ مع مصاريف البرامج التجريبي قنوات تكون العملية التمويلية في شكل مضاربة مقيدة وأخرى في صيغة مشاركة. ولأن مصرف المزارع التجاري من ضمن مصارف البرنامج التجريبي للتمويل الأصغر فقط طالبه من بنك السودان المركزي الدخول معه في مشاركه لتنفيذ مشروع تنموي كبير له بعد عميق في الريف وكان هذا المشروع هو مشروع كهرباء عدد 70 قرية بمحلية شرق سنار.

---

[2] عبد الله علي محمد بابكر ، **السياسات ودورها في تكوين الرؤية الشاملة للتمويل الأصغر**، مجله التمويل الأصغر، وحده التمويل الأصغر بنك السودان المركزي ، العدد 4 ديسمبر 2019 ص 11.

تم توقيع عقد الشراكة لتمويل المشروع بين الطرفين (بنك السودان ومصرف في المزارع التجاري) في أكتوبر من العام 2010 وكانت قيمة عقد المشاركة مبلغ 10.4 مليون جنيه سوداني مناصفة بين الطرفين لمدة خمسة أعوام وذلك لتوصيل خطوط الضغط العالي والضغط المنخفض لعدد 70 قرية بمحلية شرق سنار.

3-**1- تنفيذ المشروع بالمقاولة بين مصرف المزارع ومحلية شرق سيناء** بناء على طلب تقدمت به محلية شرق سنار (العميل) لمصرف المزارع التجاري بالدخول معها في عقد مقاولة تنفيذ وتوصيل شبكات الضغط العالي والضغط المنخفض لعدد 70 قرية بالمحلية ، فقد وقع الطرفان على عقد مقاولة مدتها خمس سنوات لتنفيذ المشروع. حيث ابري معك د المقاولة في ماي من عام 2010 حيث كانت قيمة العقد مبلغ 15,3 مليون جنيه سوداني، على أن يلتزم الطرف الثاني بتقديم خطاب ضمان لسداد أقساط في مواعيد استحقاقها[1].

4-1- عقد تحصيل أقساط التمويل مع شركة الكهرباء :

حيث أن عقد المشاركة قد ألزم مصر في المزارع التجاري بالاتفاق مع الهيئة القومية للكهرباء تحصيل أقساط التمويل عند شراء الكهرباء بواسطة العملاء الممولين فقد اشترط المصرف بأخذ خطاب ضمان من محلية شرق سيناء ضد مخاطر عدم السداد على الرغم من تدني مخاطر المشروع.

وفي جوان عام 2010 وبريمه محلية شرق سنار عقد تحصيل الأقساط من المستفيدين بالكرة التي تمت إنارتها مع الهيئة القومية للكهرباء، حيث أن الهيئة وافقت على التحصيل دون مقابل، وقد كانت منهجية التحصيل ان تم ربط شراء الكهرباء بعداد كل مستفيد ، حيث لا تستطيع شراء الكهرباء الا اذا قمت بسداد ما عليه من أقساط تمويل[2].

ويمكن تلخيص تفاصيل هذا المشروع في النقاط التالية :

بلغ عدد الكرة التي تمت إنارتها حوالي 70 قرية تضم حوالي 15000 أسرة أي حوالي 70 ألف نسمة.

ثمن التمويل جميع الأعمال المرتبطة بالكهرباء من شبكات الضغط العالي والضغط المنخفض والمحولات توصيل خدمة الكهرباء إلى المنازل والوحدات الإنتاجية.

تم البدء في العمل بتاريخ 20/ 5/ 2010 .

[1] نفس المرجع السابق، ص 21.
[2] - نفس المرجع السابق، ص 12.

تم عمل مقابله مع المحلية لتوصيل الكهرباء كما تم اختيار الشركات المنفذة مقاولين للمشروع واختيار الشركة القومية للكهرباء كمستشار للمشروع.

قدمت وزارة المالية الولائية ضمانات المشروع بخطابات ضمان بالإضافة إلي شيكات.

تم الاتفاق مع المحلية إن يكون السداد أقساط نصف سنوية تستمر لمدى خمس سنوات ، أيضا تم تقديم ضمان من شركه الكهرباء بتحصيل أقساط التمويل مع كهرباء الدفع المقدم وتم الاتفاق على ان يكون القسط الشهري للعداد 31 جنيه.

ساهم المشروع مساهمه كبيره في تغيير الحياة بالمنطقة للأفضل، حيث أصبحت الكثير من المشاريع والمزارع تروي بواسطة الطلبات الكهربائية، وكذلك الطواحين والورش والمتاجر والأسواق الأسبوعية توسعت أعمالها.

وأنشطتها بإدخال الكهرباء، كم استفادة المدارس وقطاع التعليم والصحة من المشروع، بالإضافة لتحسين ظروف السكن ببناء منازل من الطوب الأحمر لمقابله توصيلات الكهرباء[1].

الفرع الثاني : مشروعات الصحة:

يشكل العلاج أمرا هاما للفقراء والمساكين الأمر الذي يجعل الحاجة أكبر من مقدرات الدولة مما يجعل الديوان الزكاة يستجيب لمساعدة الفقراء والمحتاجين في توفير المعدات الطبية والأجهزة والمساعدة في دخول هذه الأسر في مظلة التأمين الصحي حتى يتسنى لهم الحصول على العلاج على مستوى ولايات السودان المختلفة كما قام الديوان بإنشاء إدارة للعلاج بالمركز لمقابلة الحالات المستعصية واجراء العمليات الطبية بالخرطوم، الأمر الذي يضطر الفقراء والمحتاجين للحضور للخرطوم والسرطان والكلى والقلب، وكذا يسهم الديوان في العمليات التي تحتاج لإجرائها بالخارج.

1- **شراء المعدات :** قد قام الديوان بشراء بعض الأجهزة الطبية النادرة التي تحتاج الى المستشفيات الحكومية وتحول إمكانيات الوزارة دون توفيرها ومن أمثلة هذه الأجهزة :

- شراء أول قسطرة لمركز القلب واحد فاصل خمسة ملايين دولار.
- شراء جهاز فحص الجينات، والذي كان له الأثر في معرفة نوع الأورام بعد أن كان ذلك يتطلب إرسال العينات إلى ألمانيا وينتظر المريض أكثر من أسبوعين لحين وصول النتيجة ليبدأ مرحلة

[1] نفس المرجع السابق ، ص 22.

العلاج مما يكلف المريض وأسرته الانتظار بالخرطوم ، ويتطلب ذلك الكثير من المبالغ التي يعجز عنها أغلب المواطنين حتى غير الفقراء والآن أصبح خلال ربع ساعة تظهر النتيجة ويبدأ العلاج[1].

- شراء ثلاجات حفظ الأمصال والتي تعمل بالغاز حتى يتم الطواف على الولايات. القرى المختلفة والتي لا توجد بها كهرباء؛
- شراء جهاز مناظير جراحة الكلى؛
- توفير أكثر من 15 إسعاف لنقل المرضى للمستشفيات البعيدة منها اثنين متخصصات في إسعاف مرضى القلب؛
- توفير ثلاجات مستشفى الخرطوم لها إمكانيات عاليه لحفظ الموتى بسعة 24 جثة ؛
- توفير معامل لفحص الإيدز بالولايات الظرفية؛
- توفير العدد من الأجهزة الطبية للمساعدة رسم قلب ، معامل تحاليل، أشعة موجات صوتية..... المستشفيات الريفية.

2- برنامج التأمين الصحي : بعد تفاقم مشكلة في العلاج وارتفاع تكلفته، عمل الديوان على إدخال الأسر الفقيرة تحت مظلة التأمين الصحي بحيث يتكفل ديوان عبر إدارة التأمين الصحي التابعة لوزارة الرعاية الاجتماعية بتسديد 75 % من قيمة العلاج الطبيب وتساهم الأسرة بنسبة 25 % من قيمة الدواء على أن تقوم إدارة التامين الصحي بعلاج أفراد الأسر علاجا كاملا، كانت البداية بحوالي 5000 أسرة وبلغ عدد الأسر المؤمن عليها 31245 أسرة ويسدد لها مبلغ 163 مليون دينار.

3- الصيدليات الشعبية : لديوان زكاة تجربة رائدة في مجال توفير الدواء للفقراء والمساكين ففي البداية كان هناك اتفاق بين مكاتب الزكاة والصيدليات الشعبية بتسليم المرضى من ذوي الحاجات ما يحتاجونه من أدوية بموجب تصديقات تصدر من إدارة الزكاة حيث يكون الديوان بعد ذلك بتسديد المبالغ للصيدليات.

ومع تطور التجربة وتحويلا للأداء وهل اهتمام بالمستجدات في أحوال الفقراء والمساكين و أولويات الصرف بإنشاء 35 صيدلية شعبية على مستوى الولايات و محافظات السودان حيث تقدم هذه الصيدليات الدواء

[1] - لحشم فسمية وقبة فاطمة ، **دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الوقف والزكاة) في تحقيق التنمية المستدامة**، ورقه بحثيه بعنوان تقييم المشاريع ديوان الزكاة السوداني في ظل المقاربة تحقيق التنمية ضمن المؤتمر العلمي الدولي الثاني ، يومي 21/20 ماي 2013 , ص 8- 9.

مجانا للفقراء و المساكين بموجب دراسة ولكافة المواطنين بأسعار تقل كثيرا عن أسعار الدواء في السوق وذلك تخفيفا للمعاناة عن المواطنين بهامش ربح بسيط .[1]

الفرع الثالث : مشروعات التعليم

التعليم لا يقل عن الصحة أهمية عامل أساسي لتمكين المجتمعات من الإنتاج النمو والتطور، لذلك نجد أن مؤسسات المصرفية التي تقدم خدمات التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في السودان تهتم بهذا القطاع ومن بين الإنجازات التي قام بها ديوان الزكاة السوداني وبنك الادخار والتنمية الاجتماعية تتمثل في ما يلي :

تم بنك الادخار والتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع وزاره التربية والتعليم العام و مفوضية تخصيص الإيرادات أحد وحدات وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي الاتحادية عبر اتفاقية البيئة المدرسية التي تهدف إلى توفير كل المعلومات لقطاع التعليم والطلاب بجميع الولايات من التمتع بخدمات تعليمية تعينهم على التحصيل الأكاديمي عبر بيئة مدرسية سليمة بتوفير الكتاب المدرسي وبناء وتأهيل وصيانة المدارس في حواضر وقرى تلك الولايات وقد قام المصرف بتمويل هذا المشروع بمبالغ فاقت 324 مليون جنيه.[2]

كما قام ديوان الزكاة بتأهيل بعض المدارس الفنية والمعاهد الحرفية معهد أبو عزه الذي يؤهل حفظه القران لتعليم حرفة ، حتى يتمكنوا من مواصلة حياتهم العملية وكسب قوتهم. ومن المدارس الفنية التي قامت ديوان تأهيلها مدرسة كسلا الفنية، مدرسة النيل الأزرق، وذلك بتوفير ماكينات ومعدات التدريب.

بدأ البرنامج عام 2001 بعدد 6656 طالب وتدرج إلى أن بلغ العدد بنهاية 2006 إلى 3567 طالب وطالبة، التنسيق مع صندوق رعاية الطلاب في تحديدهم ويتولد ديوان كفلتهم بولايتهم عن طريق بنك الادخار بالولايات بتحويل الدعم الشهري حيث يبلغ دعم الطالب 5000 دينار بتكلفة سنوية قدرها 1.2 مليار دينار.[3]

الفرع الرابع : مشروع تمويل مشاريع الخريجين

بدأ المشروع في نهاية عقد التسعينات لكن البداية الفعلية كانت عام 2003. ويهدف المشروع إلى خفض البطالة بين الخريجين بنسبة 65% وذلك لاستيعاب 2975 خريجا على النحو التالي :

---

[1] نفس المرجع السابق ص 10.
[2] الزين عمر الحادو ، مرجع سبق ذكره، ص 7-8.
[3] لحشم قسمية و قبة فاطمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 10.

1- 35 % استيعاب مباشر (من القطاع الحكومي الخاص ، غير المنظم الجهراء)

15%استيعاب في المشروعات القومية.

20 % تدريب تحويلي.

25%مشروعات صغيرة ومتوسطة.

5 % مشروعات كبرى.

واعتمد المشروع في تحقيق أهدافه على مجموعة من المبادئ منهج واضحا في تنفيذ الأفكار بهدف أن يقود ذلك إلى تجربة متجددة حسب الوضع الآتي :

1- اعتماد إستراتيجية متكاملة للاستفادة من التجارب المحلية والإقليمية السابقة وترجمتها لبرامج ويعتمد تعدد المسارات وتكاملها.

2- اعتماد رؤية واضحة تمثل مواجهة للعمل العام وهي فرصة عمل حر وحياة كريمة لكل خريج وخريجة تحقيقا لمجتمع العدل.

3- اعتمد على التنسيق مع القطاعات المختلفة لإدماج الإستراتيجية في برامج وخطط القطاعات وتنفيذ برامج مشتركة لتحقيق الهدف العام.

4- اعتمد المشروع مبدأ الاستفادة القصوى من الطاقات المعطلة وتوظيفها لتنفيذ الإستراتيجية .[1]

اشتراك القطاع الخاص في برامج التدريب وخلق فرص حقك المشروع إنجازات في مجال تمويل المشروعات الصغيرة التي تقدم بها الخريجون من خلال دراسات الجدوى كما قام بتدريب ما يقارب 358 خريج في مجال إدارة المشروعات الصغيرة، كما تم تدريب واستيعاب العديد من الخريجين في مجال محو ألاميه.وتم فتح مراكز التدريب في مختلف ولايات السودان إلا انه رغم المجهودات التي قام بها المشروع إلا أنها لا ترقى إلى الحد من ظاهرة البطالة وسط الخريجين وذلك نسبة الأعداد الكبيرة من الخريجين الذي لم يجدوا عمل.[2]

[1] عبد الرحمن عبد الحفيظ الفاضل محمد، **بطاقة الخريجين في السودان وأساليب الحلول دراسة حاله الجهاز الكومي لتشغيل الخريجين خلال الفترة 2010 2016، مذكره ماجستير**، تخصص اقتصاد كليه الدراسات العليا، جامعه النيلين، السودان 2017 ص 51.

[2] نفس المرجع السابق، ص 52.

خلاصة

نستخلص من خلال دراستنا لهذا الفصل أن السودان من الدول الرائدة في تمويل المشروعات عن طريق التمويل الإسلامي المتناهي الصغر، حيث خصصت مجموعة من المؤسسات والهياكل لتوفير التمويل الكافي لهذه المشروعات، حيث ساهمت هذه المشروعات في الحد من البطالة والفقر والرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

خاتمة

خاتمة:

يعتبر التمويل الإسلامي من أهم الوسائل الأكثر تأثيرا في تحقيق التنمية المستدامة ، حيث يعتبر أداة فعالة لمحاربة الفقر ووسيلة ناجحة في تمويل المشاريع، فهو يقدم خدمات مصرفية متنوعة الفقراء وأصحاب الدخل المحدود.

يساعد التمويل الإسلامي المتناهي الصغر على إنشاء مؤسسات صغيرة ومصغره، التي تعتبر قاطرة النمو في كثير من الدول، زيادة على انه يوفر مناصب شغل ويحارب البطالة ويزيد الإنتاج بما يضمن ترقية المنتجات المحلية ويحقق التنمية الاقتصادية، كما تعمل المداخيل المتأتية من مناصب الشغل، التي استحدثها التمويل الإسلامي متناهي الصغر في محاربة الفقر، وتحسين الظروف المعيشية للمستفيدين وزيادة الإنفاق على الرعاية الصحية وتعليم الأطفال وتعزيز دور المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مما يعزز تحقيق التنمية الاجتماعية. أما في الجانب البيئي فبالإضافة إلى أن مكافحة الفقر تساعد على حماية البيئة والتي يعمل التمويل الإسلامي الأصغر على تقليل آثاره، إن الأنشطة والممارسة من خلاله قليلة التأثيرات السلبية على البيئة، وعليه فإن التمويل الإسلامي الأصغر يشمل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي البعد الاقتصادي الاجتماعي والبيئي.

يضمن التمويل الإسلامي المتناهي الصغر الجانب الأخلاقي للأنشطة التنموية، ما هو زيادة على تضمنه البعد الخيري، الذي يحارب الأنانية والجشع ويضمن حقوق الغير مجسدا بذلك مفهوم الحالي والمستقبلي في التنمية، الذي تضمنه تعريف بونت لاند للتنمية المستدامة، فإن التمويل الإسلامي المتناهي الصغر مبني على فكرة العمارة والاستخلاف في الأرض، كما يطرح عدة صيغ وأساليب وتلبي جميع المتطلبات تتراوح بين أساليب قائمة على البر والإحسان، وأساليب قائمة على المشاركة في عائدات الاستثمار، وأخرى قائمة على الدين التجاري، مشكلة بذلك نظاما مثاليا للحفاظ على تنمية الأصول، بناء القدرات وتقديم المساعدات التقنية لتحسين المهارات وتنميه الموارد البشرية وحماية البيئة، من أجل الوصول لتحقيق التنمية المستدامة.

اختبار الفرضيات

بعد دراسة موضوع البحث و محاولة الإلمام ببعض جوانبه يمكن اختبار فرضياته كما يلي :

الفرضية الأولى : تم التأكد من صحتها ، حيث يعمل التمويل الإسلامي متناهي الصغر على تحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية من خلال الحد من نسبة الفقر والبطالة في المجتمع.

الفرضية الثانية : تم التأكد من صحتها، حيث يواجه التمويل الإسلامي مجموعة من التحديات والمعيقات التي تشكل حاجزا يصعب عبوره من اجل بلوغ الاهداف النبيلة التي يسعى إليها هذا التمويل.

الفرضية الثالثة : تم التأكد من صحتها، حيث يقصد بالتنمية المستدامة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بطريقه عقلانيه لتحقيق مصالح الجيلين الحالي والمستقبلي، والسمو بمبادئها الثلاثة الاجتماعية الاقتصادية والبيئية.

الفرضية الرابعة : تم التأكد من عدم صحة هذه الفرضية أن يساهم التمويل الإسلامي متناهي الصغر في تحقيق التنمية المستدامة في السودان ، فقط تبين بعد الدراسة أن القطاع بالفعل يأتي بعد من الثمار المرجو قطعها رغم الصعوبات التي تعترض سبيله في سبيل تحقيق التنمية الشاملة.

نتائج البحث:

من دراستنا لموضوع البحث وتوصلنا للنتائج التالية :

للتمويل الإسلامي المتناهي الصغر أهمية كبيرة للحد من الفقر بالنسبة للفئات الفقيرة والمشروعات الصغيرة.

يساهم التمويل الإسلامي المتناهي الصغر بشكل كبير في تمويل المشروعات الصغيرة من خلال الدخول معهم بالمشاركة أو المضاربة آو باقي الصيغ الأخرى وبذلك يكون تكامل ما بين البنك ومشروعات المصغرة ، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الفقر وتخفيض معدلات البطالة.

تقوم صياغة تمويل الإسلامي المطبقة في التمويل الإسلامي المتناهي الصغر على أساس اقتسام الأرباح والخسائر بين الجهة المانحة للتمويل وطالب التمويل.

السودان تحتل الصدارة من خلال عدد المشاريع الممولة بالتمويل الإسلامي المتناهي الصغر.

رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات السودانية في قطاع التمويل الإسلامي المتناهي الصغر إلا أنه ما زال يواجه بعض العراقيل والمشاكل.

التوصيات المقترحة:

- تبسيط الإجراءات الإدارية، وذلك بجعل معالجة الملفات تتم بسرعة؛
- تشجيع القطاع الخاص على تقديم خدمات التمويل الإسلامي المتناهي الصغر وإنشاء بنوك إسلامية متخصصة في توفير هذه الخدمات؛
- توعية أفراد المجتمع وزيادة وعيهم بأهمية التمويل الإسلامي المتناهي الصغر وتمكينهم من الأساليب التي تعمل على تطوير أنشطتهم،
- العمل على الوصول إلى اشد الناس فقرا خاصة في المناطق الريفية والنائية وتبسيط المعاملات تبعا لمؤهلاتهم وقدراتهم؛
- تنويع صيغ التمويل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا :المراجع باللغة العربية

الكتب:

1- عبد الحميد عبد المطلب, اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2009.

2- صديق طلحه محمد رحمة،**التمويل الإسلامي في السودان** ،ط1 ،شركه مطابع السودان للعملة المحدودة ،السودان 2006.

3- قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق ،مكتبه حسن العصرية ، بيروت ،لبنان ، 2013.

4- عبد القادر محمد عبد القادر عطيه و آخرون ، قضايا اقتصادية معاصرة ،نشر قسم الاقتصاد كليه التجارة جامعه الإسكندرية ، مصر ، 2004 -2005.

5- عبد الرحمن سيف سردار، التنمية المستدامة ، دار الراية للنشر والتوزيع ،الأردن -عمان .

6- مدحت أو النصر، ياسمين مدحت محمد ، **التنمية المستدامة** ،المجموعة العربية التدريب و النشر ، القاهرة-مصر ،2017.

7- جمال حلاوة وعلي صالح ، مدخل إلى التنمية ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، 2010.

8- عثمان محمد عنيم وماجدة أحمد ابو زنط ، التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها وأدوات قياسها - ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان -الاردن ، 2007.

9- باتر محمد علي وردم ، العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة ، ط 1، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ، 2003.

10- ديب كمال ، أساسيات التنمية المستدامة ، الجزائر :الدار الخلدونية ، 2015.

11- محمد بوجلال،البنوك الإسلامية ،مفهومها ،نشأتها، مع دراسة تطبيقية على مصرف إسلامي،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1990.

12- مختصر تقييم الخطة الخمسة الأولى 2007 2008 ،الأمانة العامة للمجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي، مطابع السودان العملة المحدودة، فيفري 2012.

13- الطاهر عبد الله احمد نورين ، العولمة والتجارة الخارجية للدول النامية ، الخرطوم ، الدار السودانية للطباعة، 2009.

14- صديق طلحه محمد رحمه ،التمويل الإسلامي في السودان ،ط 1 ،شركه مطابع السودان للعملة المحدودة ،السودان 2006 .

15- منذر قحف : مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي ،ط 2 ،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ،جدة -السعودية ، 2004 .

16- فؤاد عبد اللطيف السرطاوي ،التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص ،ط 1 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان – الأردن 1999.

17- عبد الحميد عبد المطلب, اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2009.

18- منير سليم الحكيم ،دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغير، دراسة لدور العقود الإسلامية في التمويل ،الأكاديمية العربية ،عمان-الأردن ، 2003 .

19- فرطاس فايزة ،التمويل الأصغر الإسلامي نموذج مؤسسات التمويل الأصغر المعتمدة على الزكاة والوقف ،جامعة : فرحات عباس – سطيف الجزائر.

أطروحات الدكتورة ومذكرات الماجستير:

1- محمد مصطفى غانم ، **واقع التمويل الأصغر الإسلامي وأفاق تطويره في الجامعة الإسلامية** ، عمادة الدراسات العليا ،غزة 2010 .

2- الطاهر خامرة ،**المسؤولية البيئة والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة** ،مذكره لنيل شهادة الماجستير، جامعه قاصدي مرباح ، ورفلة، 2007.

3- زرنوح ياسمينة ، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2007 .

4- أسماء حدانه ، **الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة** اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ألاقتصاديه تخصص نقود أو التمويل ، جامعه محمد خيضر –بسكرة – الجزائر السنة 2017 –2018 .

5- ياسين حريزي ، **دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنه** ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسه الدكتوراه في علوم التسيير–تخصص ادارة الإعمال والتنمية المستدامة ، جامعه فرحات عباس– سطيف ، 2014 .

6- مؤتمر العمل العربي (الدورة الثامنة والثلاثون)، **المنشات الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل** ، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي ، القسم الأول ، البند الأول القاهرة ، جمهوريه مصر العربية، 15–22 ماي ، 2011 .

7- النور محمد موسى النور، **دور ديوان الزكاة في تنميه المجتمع المحلي في السودان (دراسة ميدانيه على ولاية جنوب دارفور بمحليه نيبال) مذكره لنيل شهادة الدكتوراه في تنميه المجتمع،** كليه الدراسات العليا، جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2019 .

8- عيسى محمد محمود، **دور ديوان الزكاة في التنمية المحلية (دراسة حاله محليه الأمير بمحافظه امبده ، ولاية الخرطوم) مذكره لنيل شهادة ماجستير في العلوم في الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية** ، جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا ، جمهوريه السودان 2003 .

9- عبد الرحمن عبد الحفيظ الفاضل محمد، **بطاقة الخريجين في السودان وأساليب الحلول دراسة حاله الجهاز الكومي لتشغيل الخريجين خلال الفترة 2010 2016، مذكره ماجستير** ، تخصص اقتصاد كليه الدراسات العليا، جامعه النيلين، السودان 2017 .

10–سلومة موسى يحيى بشاره، **التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حده الفقر في السودان** ، دراسة تطبيقيه على مصرفي الادخار والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي السوداني، مذكره مكمله لنيل درجه الدكتوراه في الاقتصاد، جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا.

11- مزدلفة مختار محمد احمد، **دور الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والاقتصادية في التنمية المستدامة في السودان** (دراسة حاله الخرطوم 2007 -2016) ، مذكره لنيل درجه الماجستير في كلية الدراسات العليا ، قسم الاقتصاد،جامعة النيلين ، الخرطوم ، 2019 .

12- أبو بكر عثمان عبد الله ، **اثر معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على شرق السودان (دراسة حاله ولاية كسلا)** ، بحث مقدم لنيل درجه الدكتوراه في كليه الدراسات العليا، قسم الاجتماع والانثروبولوجيا و الخدمات الاجتماعية ، جامعة النيلين ، الخرطوم ، 2017 .

13- بوزيد عصام ، **التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،مذكره مقدمه لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير ، قسم علوم التسيير، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعه قاصدي مرباح ، ورقلة ,2010.

14- محمد عبد الحميد محمد فرحان ، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة** ، دراسة لأهم مصادر التمويل –رسالة لاستكمال المتطلبات الحصول على درجه الماجستير ،2003 .

15- محمد مصطفى غانم ، **واقع التمويل الأصغر الإسلامي وأفاق تطويره في الجامعة الإسلامية** ، عمادة الدراسات العليا ،غزة 2010 .

المجلات:

1- عالية عبد الحميد عارف، **إدارة القروض متناهية الصغر، الآليات الأهداف والتحديات** ، المجلة العربية للإدارة،المجلد 29 ،العدد 1 جوان 2009 .

2- عبد الله جمعان الغامدي ، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية و المسؤلية عن حماية البيئة** ، جامعة الملك عبد العزيز :الإقتصاد و الإدارة مجلة :23، العدد 01، 2009 .

3- زرمان كريم ، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009** ، مجله أبحاث اقتصاديه وإدارية، العدد السابع، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعه محمد خيضر، بسكره، جوان 2016 .

4- المجموعة الاستشارية لمساعده الفقراء(CGAP) ، **التمويل الصاغر وتغير المناخ ، التهديدات والفرص** ، مذكره مناقشه مركزه رقم (53) ، واشنطن ، مارس 2009 .

5- أسماء عبد الرحمن خيري ، **التمويل الأصغر** ، مجله التمويل الأصغر ، العدد (3) سنه 2019 .

6- أسماء عبد الرحمن خيري ، **التمويل الأصغر والتجارة الالكترونية لمحاربه الفقر** ، مجله التمويل الأصغر،تصدر عن وحده التمويل الأصغر بنك السودان المركزي، العدد 2 جوان 2019 .

7- عبد الله علي محمد بابكر ، **السياسات ودورها في تكوين الرؤية الشاملة للتمويل الأصغر**، مجلة التمويل الأصغر، بنك السودان المركزي ، العدد 4 ديسمبر 2019 .

8- عالية عبد الحميد عارف، **إدارة القروض متناهية الصغر، الآليات الأهداف والتحديات** ، المجلة العربية للإدارة،المجلد 29 ،العدد 1 جوان 2009 .

9- (Jourrnat(usa) وزارة الخارجية الأمريكية ، مكسب برامج الإعلام الخارجي تعليم الفتيات ، المجلد 15 .العدد 11 .نيويورك ، جوان 2011 .

المدخلات و الأوراق البحثية :

1- محمد خالد ،بناء **نموذج أعمال ناجح للتمويل الأصغر الإسلامي** ،ورقه عمل مخصصه للعرض على المؤتمر ، نوفمبر 2011 .

2- بوعشة مبارك، التنمية المستدامة مقاربة اقتصاديه في إشكاليه المفاهيم والأبعاد ، مداخله ضمن الملتقى الدولي لتنميه المستدامة ، والكفاءة الاستخدامية للموارد، كليه العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعه فرحات عباس ، 07-08 أفريل 2008 ، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي دار الهدى للطباعة والنشر ، عين مليلة 2008 .

3- سحر قدوري الرفاعي ، **التنمية المستدامة مع التركيز على الإدارة البيئية ، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة ، التجارة الدولية و أثرها على التنمية المستدامة** ، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية ، تونس سبتمبر 2006 ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، مصر 2007 .

4-[1]خباية عبد الله ، **التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ** من 1 مؤتمر دي جانيرو 1992 إلى المؤتمر بالي 2007 ، بحوث و أوراق الملتقى الدولي حول : التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة سطيف ، الجزائر 7/8 أفريل 2008

5- بوهزة محمد بن سديرة -عمر ، **الاستثمار الأجنبي كاستراتيجية للتنمية المستدامة - حالة الجزائر** ، بحوث وأوراق الملتقى الدولي حول :التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة سطيف، الجزائر 7/8 أفريل 2008 .

6- لطرش ذهبية، **متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة** ،مداخلة ضمن الملتقى الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 07-08 أفريل 2008 ، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء في الفضاء الأورو مغاربي ، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة 2008 .

7- سهام حرفوش، إيمان صحراوي، ذهبيه بوبابه ، **الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها** ، مداخله في المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة ألاستخداميه للموارد المتاحة، جامعه سطيف- الجزائر ،07/08 افريل 2008 .

8- بغداد بنين ، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل** ، مداخله ضمن الملتقى الدولي " دافع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي الجزائر ، 5-6 - ماي 2013 .

9- السعيد دراجي، **التنمية من المنظور الاقتصاد الإسلامي** ، مداخله ضمن الملتقى الدولي " سلوك المؤسسة ألاقتصاديه في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية ، جامعه ورفله ،الجزائر ، 20-21 -نوفمبر 2012 .

10- الزين عمر الحادو ، **أفضل الممارسات في مجال الشراكة و المسؤولية المجتمعية للمؤسسات والمصاريف الإسلامية** ، ورقة مقدمة للمؤتمر العالمي للشراكة و المسؤولية المجتمعية للمؤسسات المالية و المصاريف الإسلامية ، الدوحة ، قطر ، 2018 .

11- لحشم فسمية وقبة فاطمة ، **دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الوقف والزكاة) في تحقيق التنمية المستدامة**، ورقه بحثيه بعنوان تقييم المشاريع ديوان الزكاة السوداني في ظل المقاربة تحقيق التنمية ضمن المؤتمر العلمي الدولي الثاني ، يومي 21/20 ماي 2013 .

12- البنك السوداني المركزي السياسات النقدية و التمويلية ،لائحة تنظيم عمل مؤسسات الاصغر ،2011

13- حسين رحيم ، **التمويل الريفي الأصغر أي دور الصناديق الوقفية في مكافحه البطالة والفقر في الريف المغربي** ،مداخله ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، صفاقس ،تونس جوان 2013 .

14- هلا مخلوق و آخرون ،" **تمكين المرأة من خلال التمويل الأصغر الإسلامي** "في مصر ،فيفري – 2010.

التقارير:

1- البنك الإسلامي للتنمية ، **التقرير السنوي** جدد الإحصائيات يمكن إيجاد تقرير 2020 ، 1433 2014 ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، 2012 .

2-المؤتمر الكشفي العربي(التاسع والعشرون)،دور الحركة الكشفية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، تقرير رئيس قسم تنمية المراحل العضوية الكشفية ، سلطنة عمان ،سبتمبر 2019 .

3- بنك الأسرة ،التقرير السنوي 2010 .

4- د. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، **تقويم تجربه التمويل الأصغر الإسلامي في السودان** ، دراسة حاله القطاع المصرفي والمؤسسات الاجتماعية، المؤتمر العالمي للتامين الاقتصادي والتمويل الإسلامي والنمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، دوله قطر،2011.

الملتقيات:

1- شراف براهيمي ، **التنمية المستدامة من منظور بيئي والمؤشرات المركبة لقياسها** ، الملتقى الخامس ، حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة ، جامعة سكيكدة أيام 11-12 نوفمبر 2008 .